گوڤارا ئەکادیمی یا زانکویا نەوروز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١٣ ژ. ٢، ٢٠٢٤
e-ISSN: 2520-789X ،CC BY-NC-ND 4. 0. – المشاع الابداعي النسبي
https://doi.org/10.25007/ajnu.v13n2a1192
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة

اثر العلاقات العراقية – السوفيتية على مسار القضية الكوردية في العراق (1972 – 1975)

م.م. اميره قادر سمو، قسم التاريخ، جامعة دهوك، اقليم كوردستان العراق
أ.م.د.سعيد خديده علو، قسم التاريخ، جامعة دهوك، اقليم كوردستان العراق

ملخص البحث:

بعد مجيء حزب البعث الى السلطة سنة 1968 لعب الاتحاد السوفيتي دورا كبيرا في تقريب وجهات النظر بين الحكومة العراقية والقيادة الكوردية من اجل إيقاف القتال والتوصل الى حل المشاكل العالقة بين الطرفين عن طريق المفاوضات التي انبثق عنها بيان 11 اذار 1970، يبدو انه كان للاتحاد السوفيتي اهداف عدة وراء اهتمامه بالقضية الكوردية أهمها إعادة التوزان الدولي في الشرق الأوسط من خلال جعل العراق مركز لثقله الاقتصادي والعسكري، ولهذا دخلت العلاقات العراقية السوفيتية مرحلة متطورة في بداية السبعينات توجت بعقد معاهدة 1972، التي زعزعت ثقة الكورد بالسوفيت الذين توجهوا بعد هذه الاتفاقية الى المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية.

وقف الاتحاد السوفيتي بكل ثقله الى جانب الحكومة العراقية في صراعها مع القيادة الكوردية مع الاستمرار في محاولاتهم لاقناع الكورد بصيغة الحكم الذاتي التي اعلنت عنها الحكومة العراقية سنة 1974، لكن سرعان ما تغير الموقف السوفيتي تجاه العراق بعد ان علم باتصالاته مع أمريكا وايران للوصول الى إيجاد حل للمشاكل العالقة بين العراق وايران وكانت النتيجة عقد اتفاقية الجزائر 1975 بين البلدين التي اثرت سلبا على الثورة الكوردية في كوردستان العراق وانهيارها.

الكلمات الدالة: الاتحاد السوفيتي، القضية الكوردية، اتفاقية الجزائر، الحكم الذاتي

المقدمة

ان دراسة السياسة الخارجية لاي بلد يعتبر من المواضيع الهامة لما لها من تاثير مباشر لهذه السياسة على الأوضاع الداخلية لذلك البلد، وخاصة اذا كان احد هذه البلدان يعاني من مشاكل قومية مثل العراق الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من منطقة الخليج العربي، اذ أصبحت هذه المنطقة ميداناً للتنافس بين الدول الكبرى من أجل السيطرة عليها ، نظراً لما تتمتع به من موقع استراتيجي مهم ، وكان الاتحاد السوفيتي الذي يعد القوى الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية و الذي أصبح ينازعها السيادة على العالم ، بوصفه قطباً أسهم في تحديد معالم السياسة الدولية و تقرير مصير العالم في القرن العشرين، فكان ذلك دافعاً قوياً لبناء علاقات جديدة و متطورة فيما بينهما، وفقا لمصالح البلدين.

تطورت العلاقات العراقية-السوفيتية بشكل سريع بعد وصول حزب البعث الى السلطة في العراق 1968 نتيجة جملة من العوامل المتعلقة بمصالح البلدين في منطقة الشرق الأوسط، والتي اثرت بشكل كبير على القضية الكوردية في العراق ومسارها وعلاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية الأخرى وخاصة ايران والولايات المتحدة الامريكية.

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت موضوع السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي تجاه مع دول الشرق والاوسط وخاصة مع العراق، لكن لم يتم صياغة موضوع القضية الكوردية في العراق، في اطار العلاقات العراقية-السوفيتية وتاثيرها على القضية الكوردية كموضوع رئيسي. وعدم إعطاء صورة واضحة لمدى تاثير علاقات البلدين على هذه القضية في احدى اهم فترات تاريخ العراق.

تأتي أهمية الدراسة ، بانها تبحث بعمق فترة مهمة من تاريخ العراق المعاصر (1972 – 1975) بعد دخول علاقاتها مرحلة متطورة مع الاتحاد السوفيتي والتي ابتدات بعقد معاهدة الصداقة والتعاون العراقية-السوفيتية في 9نيسان 1972 ، والتي انعكست على الوضع الداخلي في العراق ، واثرت تاثيرا واضحا على القضية الكوردية في ظل الاوضاع الإقليمية والدولية المتداخلة.

التمهيد:

بعد ان استعاد حزب البعث السلطة في العراق بعدانقلاب تموز سنة 1968 كان ايجاد حل للقضية الكوردية من بين أهم أهدافه[1]ولم يكن ذلك الهدف نابعاً من التزام بالحقوق القومية الكوردية بل نابعاً من الحاجة الماسة الى تعزيز موقعه الداخلي في الحكم[2]. لان حكومة البعث كانت تعاني من الضغوط الخارجية المتمثلة بتصاعد الخطر الاسرائيلي على العراق بعد حرب حزيران عام 1967، وتراجع علاقاتها مع إيران بعد الغاء الأخيرة لمعاهدة الحدود الموقعة بينها وبين العراق عام 1937 ، لذا فأن حل القضية الكوردية بالنسبة لها من شانه ان يخفف الضغط على الحكومة في كوردستان[3].

تبنت سلطة البعث استراتيجية جديدة في التعامل مع الكورد مغايرة للحل العسكري الذي ثبت فشله واتجهت نحو الحل السلمي من خلال الاعتراف بالمطالب الكوردية في الحكم الذاتي وفق بيان 29 حزيران 1966 [4].

مارس الاتحاد السوفيتي، ضغوطاً على الحكومة العراقية من أجل التوصل الى حل للقضية الكوردية ففي ايلول من عام 1969 دعت صحيفة البرافدا السوفيتية حزب البعث الى الاستجابة الى طموحات الشعب الكوردي في اطار الدولة العراقية[5]. وبعد شهر واحد من التاريخ المذكور هيئ الاتحاد السوفيتي المقدمات الضرورية لإجراء المفاوضات بين بغداد والقيادة الكوردية فأرسل في تشرين الاول من براغ دارا توفيق[6] الصالحي الى البارزاني حاملاً معه رسالة تدعوه الى الدخول في مفاوضات مع حزب البعث[7].

وقد وافق الأخير على تلك الوساطة التي تم تحريكها على الارض بواسطة عزيز شريف[8]. الذي توجه الى مقر الملا مصطفى البرزاني في بالك حاملاً إليه رسالة من رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر وبعد أن أنهى مهمته في كردستان توجه في اليوم التالي الى بغداد ومعه رسالة جوابية من القيادة الكوردية الى البكر، فكانت تلك الوساطة السوفيتية مفتاح الطريق للمفاوضات التي بدأت مقدمتها مع وصول وفد يمثل السلطة الى بالك بتاريخ 14 تشرين الثاني وضم في عضويته كل من سمير عبد العزيز النجم، وعزيز شريف وفؤاد عارف[9].

وعندما بدأت الاتصالات غير الرسمية بين الطرفين شارك فيها الاتحاد السوفيتي من خلال المبعوث يفغيني بريماكوف الذي كان آنذاك مراسلاً لمكتب صحيفة البرافدا وأحد معتمدي جهاز الاستخبارات العسكري السوفيتي KGB المعروف بعلاقاته الحسنة مع قادة حزب البعث، وقد مهد الشخص المذكور الى عقد لقاء بين الحكومة والحزب الديمقراطي الكردستاني عن طريق إجراء مقابلة صحفية مع الملا مصطفى البارزاني في 8 كانون الاول 1969، وأثناء المقابلة ابلغه البارزاني أنه يفضل أن يكون للاتحاد السوفيتي دور واضح وقوي في تلك المفاوضات لكي لا يتراجع مسؤولو النظام في العراق عن الوعود التي سيقطعونها للكورد في المستقبل، كما أنه يفضل مشاركة الحزب الشيوعي العراقي في تلك المفاوضات ، إلا أن الحكومة العراقية رفضت ذلك رفضاً قاطعاً ، و على اثر ذلك بعث سكرتير الحزب الشيوعي العراقي عزيز محمد[10] ، رسالة إلى ملا مصطفى البارزاني اكد فيها ان الحزب الشيوعي لا يريد أن يكون سبباً في تعطيل المفاوضات ، و ان الحزب واثق من أن الحركة التحررية الكوردية لا تفرط في حق الشعب العراقي و الشعب الكوردي ، و ان الحركة هي خير ممثل عن الحزب الشيوعي في تلك المفاوضات ، و الجدير بالذكر أن السفارة السوفيتية في بغداد طلبت من الوفد الكوردي المفاوض أن لا

تكون هذه النقطة عقبة في طريق الحوار[11]. وفي الأخير قدم بريماكوف للبارزاني رسالة من ليونيد بريجنيف الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي ورئيس مجلس السوفيت الأعلى، متضمنة رغبة الاتحاد السوفيتي في الوصول الى حل سلمي للقضية الكوردية[12].

لذا فعندما وقع بيان 11 آذار 1970 بين الكورد ونظام البعث ارسل الزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف- عن طريق السفارة السوفيتية في بغداد- برقية الى الملا مصطفى البارزاني جاء فيها: **"أيها الصديق العزيز مصطفى البارزاني عرفنا بارتياح عميق عن توقيع الاتفاق لحل المشكلة الكوردية حلاً سلمياً نتقدم إليكم باخلص التهاني..."[13]**.

وحال اعلان بيان 11 اذار تسارعت الصحف السوفيتية الى الاشادة باهمية عقد هذه الاتفاقية بين القيادة الكوردية والحكومة العراقية فاعتبرته صحيفة ازفستيا "حدثاً هاماً" ونشرت عنواناً عريضاً "تسوية قضية هامة" جاء فيه : تم الاعلان في بغداد رسمياً عقد اتفاقية بين الحكومة العراقية والقيادة الكوردية حول تسوية القضية الكوردية وقد توجت هذه الاتفاقية نضال الشعب الكوردي في سبيل حقوقه القومية ورأت الصحيفة ان التدخل الخارجي من قبل الدول الاخرى وردة فعل الحكومة العراقية كانتا السبب في احياء الصراع العربي-الكوردي، لكن تغير الحالة السياسية في العراق سمحت ليس فقط الحفاظ على وحدة الاراضي العراقية وانما حل القضية القضية في صالح القوميتيين الرئيسيتن في العراق(العربية والكوردية)[14].

كما اشارت صحيفة نوفوي فريميا السوفيتية في 19 اذار 1970 **"ان الحل العادل للقضية الكوردية في اطار الجمهورية العراقية هي في مصلحة جميع أبناء الشعب العراقي ووحدته في نضاله ضد القوى الرجعية والامبريالية"[15]**.

و أكدت جريدة نيديليا بأن عقد الاتفاقية بين القيادة الكوردية و الحكومة المركزية قد أسعد كافة القوى التقدمية في العالم و الشعب السوفيتي لأنها أنهت الحرب بين الكورد و العرب في العراق[16] ، و نشرت صحف أخرى تصاريح المسؤولين العراقي في تنفيذ الاتفاقية فنشرت جريدة فيجرني تبيلس نص مقابلة مع مرتضى الحديثي عضو مجلس قيادة الثورة و رئيس اللجنة العليا لتنفيذ الاتفاقية حيث أكد **"أن الهدف الرئيسي- للجنة هو تنفيذ الاحكام الاساسية للاتفاقية في أقرب وقت ممكن لكي يتمكن العراق من السير في طريق البناء و الاعمار"[17]**.

لكن رغم كل الجهود التي بذلها الاتحاد السوفيتي الا انها لم تسفر عن نتائج متقدمة، لأن اتفاق 11 آذار المقرر له أن يضع حداً للأزمة بإيجاد الحل السلمي للقضية الكوردية سرعان ما فشل تطبيقه وذلك بسبب النوايا غير الحقيقية لحكومة البعث في تنفيذ العديد من البنود التي وردت في الاتفاق[18].

اولاً: اثر عقد المعاهدة العراقية-السوفيتية على مسار القضية الكوردية في العراق

- **دوافع عقد المعاهدة**

برزت عوامل عديدة في أواخر عام 1971 لعقد معاهدة الصداقة و التعاون بين العراق و الاتحاد السوفيتي في 9 نيسان 1972[19] ، و أهمها ان العراق كان يعيش شبه عزلة ، فرضت عليه من دول عربية مجاورة لا سيماً الخليجية منها، و برز في الوقت نفسه تعرض العراق لمواقف معارضة شديدة من حكومات الأقطار العربية الخليجية و كانت السعودية و الكويت هما أشد الدول معارضة للحكومة العراقية ، وخاصة الموقف السعودي المعارض للعراق في كثير من خطواته و اتجاهاته السياسية ، ولعل ريبة السعودية و تحفظها إزاء التقارب العراقي – السوفيتي لدليل واضح على سلبية الموقف السعودي تجاه العراق[20].

أما بالنسبة للكويت فقد كان للعراق تاريخ طويل من الخلافات معها حول قضايا الحدود لم تتمكن الحكومة العراقية من تسويتها[21] ، ومنها هو رغبة الحكومة العراقية منذ بداية السبعينات باستئجار جزيرتي وربة وبوبيان ، إلا أن الطلبات العراقية المتكررة كانت تواجه بالرفض من قبل الحكومة الكويتية بهدف تضيق الخناق اقتصادياً على العراق لحرمانه من الشريان الحيوي الذي يربطه بالخليج العربي[22].

فضلاً عن ذلك كان هناك أسباب جذرية عميقة كمنت بالأساس منها طبيعة اختلاف النهج السياسي و طبيعة نظام الحكم في كل من العراق و أقطار الخليج العربي أختلافاً فكرياً و تنظيمياً و سياسياً[23] ، وان معظم هذه الأقطار لم تكن لها علاقات سياسية و أقتصادية مع الاتحاد السوفيتي على عكس العراق التي كانت علاقاته متطورة مع أقطار المنظومة الاشتراكية و منها الاتحاد السوفيتي ، فكان قادة الدول الخليجية شديدي الحساسية من علاقات العراق المتطورة مع الاتحاد السوفيتي ، و كان يدعون إلى نبذ الصداقة مع السوفييت لأن الشيوعية من وجهة نظرهم لا يمكن التعامل معها بأي حال من الأجواء سواء كفكر أو كنظام سياسي[24].

من جهة أخرى كان العراق يرغب في إقامة علاقات سياسية و اقتصادية مع الاتحاد السوفيتي على أسس قوية و ذلك لمساندة الاتحاد السوفيتي و البلدان الاشتراكية المؤيدة للقضية الفلسطينية ، و المناهضة لإسرائيل لأن السياسة الخارجية العراقية كانت تصمم على أساس خدمة أهداف المواجهة ضد إسرائيل[25].

ومن الضغوطات الاخرى التي مورست على العراق العراق لعقد معاهدة 9 نيسان 1972 مع الاتحاد السوفيتي هي مواجهة الحكومة العراقية لسياسية إيران التي تميزت بالعداء و الخصومة المستمرة ، و ذلك بسبب نوايا إيران و أهدافها في السيطرة على إمارات الخليج العربي و التي أعلنت استقلالها عام 1971 ، و كذلك كانت تطالب بالسيطرة على البحرين ، إلا أن ضغوط عربية و دولية متعددة إضافة إلى رفض العراق الشديد لتلك المطالب أجبرت إيران على التخلي عن مطالبتها بالبحرين بشكل كامل و الاعتراف باستقلالها[26].

ولكن من الواضح أن إيران أخذت ترتب أوضاعاً جديدة بالشكل الذي كان من المؤمل أن يخدم سياستها و أهدافها تجاه منطقة الخليج العربي ، ففي 29 تشرين الثاني 1971 أعلن رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا[27] ، في مجلس النواب الإيراني أن قوات عسكرية نزلت في جزيرتي طنب الكبرى و طنب الصغرى و احتلت مواقع استراتيجية في جزيرة أبي موسى ، و أدى هذا الاحتلال إلى خلق وضع متأزم بين العراق و ايران ، و كان العراق في مقدمة الأقطار التي أعلنت رفضها للاحتلال[28].

ثمة عوامل أخرى دفعت العراق لعقد هذه المعاهدة و هي ظهور مشاكل أكثر تعقيداً أمام الحكومة العراقية تتعلق بخلافاتها مع شركات النفط العاملة في العراق[29] ، وكان أبرز هذه المشاكل اعتراض تلك الشركات على خطط العراق و برامجه في تطوير حقل شمال الرميلة بمعونة سوفيتية ، و أدعت تلك الشركات بأنها كانت صاحبة الامتياز في استثمار الحقل و أنه لم تتوفر الاحقية القانونية للعراق في القيام بهذا العمل ، و قد نددت تلك الشركات بإجراءات العراق في بيان أصدرته في لندن عام 1971 ، وأعلنت رفضها لها و هددت باللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة لو استمرت الحكومة العراقية بتجاهلها و إنكار حقها في استثمار حقل شمال الرميثة[30].

رأى الاتحاد السوفيتي ان التحالف مع العراق سيوفر للزعماء السوفييت موطئ قدم في منطقة بالغة الأهمية استراتيجياً و اقتصادياً ، و يستطيعون ان يمدوا نفوذهم منها إلى البلدان المجاورة كإيران و السعودية و الكويت و سائر امارات الخليج فضلاً عن شبه الجزيرة العربية ، كما أن بوسعهم الاستفادة من التنافس العربي الإيراني في الخليج العربي ، الذي يزيد من حدته تطلع إيران لأن تصبح أكبر قوة عسكرية في المنطقة ، مما يحفز العراق المنافس لإيران إلى الاتجاه أكثر فأكثر نحو السوفييت وفي المقابل يرحب الاتحاد السوفيتي بهذا الاتجاه و يشجعه ، مظهراً استعداده لبناء العراق عسكرياً و اقتصادياً[31].

إضافةً إلى تلك العوامل كان لنفط العراق أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية للاتحاد السوفيتي ، حيث من المعلوم ان الحقول الغنية بالنفط في الرميلة[32] ، و التي صدرت من شركة نفط العراق البريطانية ، أصبحت تستغل بأيدي عراقية بمساعدات السوفييت الفنية و المالية ، و قد بدأ الإنتاج في هذا الحقل في 7 نيسان 1972 بعد احتفال تذكاري[33].

وقد رافق هذا التطور السياسي زيارة نائب الرئيس العراقي انذاك صدام حسين الى موسكو خلال المدة من 10 – 17 شباط 1972 التقى خلالها برئيس الوزراء الكسي كوسيجين و تبادلا وجهات النظر التي تركزت على تطور العلاقات بين البلدين إلى درجة التحالف الاستراتيجي ، كما اجتمع صدام

حسين في 15 شباط بالأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي ليونيد برجنيف بمقر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي بموسكو ، و تم خلال هذا الاجتماع بحث المسائل المتعلقة بتطوير الصداقة و التعاون بين البلدين و اختتمت هذه الزيارة ببيان مشترك أعرب فيه الطرفان عن ارتياحهما العميق لمستوى تلك العلاقات و رغبتها بتصعيدها لمستوى الصيغ التعاهدية ، و على أثر هذا وجهت الحكومة العراقية دعوة إلى رئيس الوزراء السوفيتي الكسي- كوسيجين لزيارة العراق ، و تلبية للدعوة وصل كوسيجين والوفد المرافق له إلى بغداد في 6 نيسان 1972[34] ، إذ تم استقباله في القصر الجمهوري من قبل رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر ، و تمخض عن هذه الزيارة اتفاق الطرفين على عقد معاهدة الصداقة و التعاون بينهما ، و وفق ذلك وقعت في 9 نيسان 1972 في بغداد معاهدة الصداقة و التعاون العراقية السوفيتية من قبل رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر و رئيس الوزراء السوفيتي الكسي- كوسيجين التي نصت على تطوير التعاون بين البلدين لمدة 15 سنة[35].

وقبل التوقيع على المعاهدة المذكورة أبلغ السوفيت الكورد عن طريق وفودهم التي كانت تتردد على مركز القيادة الكوردية في حاج عمران بقرب توقيعهم معاهدة مع العراق[36]. فتقدم الكورد بطلب الى الحكومة العراقية بأعلامه عن بنودها، لكن طلبهم رفض، الامر الذي أثار حفيظة الملا مصطفى البارزاني واعتبر المعاهدة موجهة ضد الكورد لأن الاتحاد السوفيتي سوف لن يقف على الحياد أزاء الازمة الكوردية مع النظام السياسي في بغداد[37].وصرح في الحادي والعشرين من نيسان لصحيفة(الوفيجارو) الفرنسية ما نصه: **"أن التقارب السوفيتي العراقي يأتي على حسابنا، فكميات الاسلحة الهائلة التي سيزود السوفيت العراق بها، لن تستخدم ضد ايران التي يقيم السوفيت معها علاقات جيدة وأيضاً لن تستخدم ضد الإسرائيليين الذين لن تقوم بغداد بمهاجمتهم أبداً رغم التصريحات التي تطلقها بهذا الصدد، وسيقوم العراقيون باستخدام هذه الاسلحة ضدنا نحن"[38].**

وقد حاول السوفيت تبديد مخاوف الكورد تجاه المعاهدة مؤكدين لهم بأنهم لا يسعون الى تأزيم الموقف بين النظام السياسي في العراق وبين القيادة الكوردية[39] و وجهوا في تشرين الاول من عام 1972 الدعوة الى الملا مصطفى البارزاني لزيارة الاتحاد السوفيتي للتباحث معه حول هذا الموضوع إلا أنه رفض الزيارة[40]ثم تلا ذلك زيارة قام بها رئيس الوزراء السوفيتي كوسيجين الى العراق في شهر تشرين الثاني لإيجاد مخرج للأزمة العراقية- الكوردية إلا أن مساعيه لم تنجح بسبب تجدد القتال بين الطرفين وقيام الجيش العراقي بقصف العديد من القرى الكوردية بالأسلحة السوفيتية[41].

يمكن القول أن الاتحاد السوفيتي فضل في هذه المعاهدة اقامة علاقات وثيقة مع الحكومة العراقية على حساب علاقاته الايجابية مع الكورد التي كانت حسنة في السابق وامتدت لسنوات عدة من تاريخ العراق في العهد الجمهوري، وكان لهذا التقارب العراقي - السوفيتي أثاره الخطيرة على الكورد ، كونه أدخل العراق ضمن دائرة التنافس والحرب بين المعسكرين الغربي والشرقي، وكان عبئ ذلك التنافس على القضية الكوردية بشكل مباشر[42].لأن الولايات المتحدة الامريكية التي ابدت في السابق تحفظها على مساعدة الكورد نجدها بعد التوقيع على المعاهدة تعدل في استراتيجيتها تجاه الكورد وتقرر مدهم بالمال والسلاح لكن اتضح ان هذا المد ليس لنصرة قضيتهم[43].وإنما لمنع تمدد النفوذ السوفيتي في المنطقة ومواجهة تداعيات تسليح السوفيت للعراق ومحاولة تقويض حكومته بعد أن وجدت في تقاربها مع الاتحاد السوفيتي تحد للغرب الذي تضررت مصالحه في العراق لاسيما وأن المعاهدة عقدت بعد مدة قصيرة من تأميم العراق لنفطه في حزيران عام 1972[44].

احتوت المعاهدة على 14 مادة ، ومنها بنود مهمة , خاصة ما ورد في المادتين التاسعة والعاشرة, فقد تضمنت المادة التاسعة على: **"... أنه من أجل تحقيق أمن الطرفين يقوم الطرفان الموقعان بتطوير التعاون من أجل تعزيز قدراتهما الدفاعية ..."** , كما عدّت المادة العاشرة مفصلية , فقد احتوت على ما يلي : **"... يعلن الطرفان الموقعان أنهما لن يدخلا في أية معاهدات أو المشاركة في أي مجموعات دولية أو اتخاذ أي أعمال تستهدف الطرف الآخر، ويتعهد كل من الطرفين الموقعين عدم السماح باستخدام أراضيهما في اتخاذ أي عمل من شأنه الإضرار عسكريا بالطرف الآخر..."[45].**

و في وقت المصادقة صرح النائب الأول لوزير الخارجية السوفيتية بأن المعاهدة تشكل مساهمة جديدة ذات أهمية بالغة لتقوية العلاقات السوفيتية – العربية كما أنها في الوقت نفسه تقوي جبهة القوى التقدمية ضد الاستعمار[46] و حررت المعاهدة في بغداد في 25 نيسان 1972[47]، و في 11 نيسان 1972

بدأت قطع من الاسطول السوفيتي زيارة ودية لميناء أم قصر العراقي استغرقت 5 أيام ، و يعد توقيع معاهدة الصداقة و التعاون العراقية – السوفيتية و اشراك السوفييت في استثمار حقل الرميلة الشمالية[48] كما جاء توقيع معاهدة الصداقة العراقية – السوفيتية دعماً للوجود السوفيتي في الخليج العربي و مياهه ، لأنهم شرعوا في عمليات توسيع ميناء ام قصر العراقي[49].

- **ردود الفعل الإيرانية – الامريكية تجاه المعاهدة و تأثيرها على موقفها من القضية الكوردية في العراق**

قوبلت المعاهدة بردود فعل عربية و إقليمية و دولية متباينة ، فقد عدتها بعض الحكومات العربية لا سيماً الدول الخليجية بأنها موجهة ضد أمن الخليج العربي و استقراره ، أما على الصعيد الإيراني فكان تصاعد الاشتباكات بين قوات البلدين خلال تلك المدة بمثابة رد أولي على رفض المعاهدة لاعتقادها بأنها موجهة ضد أمنها[50]، و روجت الأوساط الغربية و خاصة الولايات المتحدة الامريكية و شركاتها النفطية العاملة في العراق إلى **"أن المعاهدة لم تكن سوى ستار يخفي وراءه أموراً أكثر أهمية و ارتباطات أشد خطورة ، منها إقامة قاعدة للأسطول السوفيتي في الخليج العربي وتمكين الحركة الشيوعية في العراق من غزو الخليج العربي بمساعدة دعم الحكومة العراقية"[51]**، و رد الجانب السوفيتي على مخاوف الدول العربية من المعاهدة فقد صرح كوسجين قائلاً **"أن المعاهدة لم تكن ضد أي بلد و لم تنتهك شرعياً مصالح أي دولة ، و ان المعاهدة منسجمة مع مصالح التعاون الدولي الواسع و بضمنها العراق و السوفيتي مع الأقطار العربية الأخرى"[52]**.

و كان لتوقيع معاهدة الصداقة و التعاون العراقية – السوفيتية أثر كبير في أحداث تحول في سياسية الولايات المتحدة تجاه العراق و الحركة الكردية ، لأنه حتى عام 1972 مع عدم وجود أي اهتمام حقيقي لدى الولايات المتحدة الامريكية تجاه كورد العراق ، و كان تعاملها غير مباشر مع الكرد نتيجة لضغوط الاتحاد السوفيتي و مبادرة شاه إيران ، و كانت العلاقات الامريكية – الكردية غير واضحه حتى ذلك الوقت و لم يبدو أن القضية الكردية ولا الكورد أنفسهم في ذلك الوقت أيضاً ، أنهم يمثلون أي أهمية عاجلة في نظر هنري كيسنجر (Henry Kissinger) الذي أشار إلى قضية كرد العراق بوصفها بالأمر الكردي[53].

و في هذا الصدد ذكر هنري كيسنجر **"دفعتنا زيارة قام بها رئيس الوزراء الكسي كوسجين لبغداد في نيسان 1972 إلى إعادة النظر بسياسة عدم التدخل المباشر التي اتبعناها ، و في 9 نيسان وقع معاهدة صداقة مع العراق تضمنت حتى في غياب التدخل الأمريكي إلى جانب الكرد ، فقرات توجب تقدم مساعدة عسكرية ضخمة"[54]**.

حاول الاتحاد السوفيتي من جانبه على طمأنة الكورد بان اتفاقية الصداقة والتعاون العراقية السوفيتية ليست ضدهم ولهذا الغرض التقى ممثل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ونائب رئيس مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فلاديمير كورديا في بغداد بعضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني صالح اليوسفي بعد عقد الاتفاقية بايام، وتباحثا حول القضية الكردية وتنفيذ بنود بيان 11 آذار 1970. وأكد الجانبان على أهمية تعزيز العلاقات بين العراق والاتحاد السوفيتي ، على أساس الصداقة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة[55].

أثارت اتفاقية الصداقة بين العراق و الاتحاد السوفيتي حفيظة شاه ايران محمد رضا الذي نظر اليها على أنها موجهة أساساً ضد إيران و كان يخشى- أن تضع هذه الاتفاقية جاراً قوياً ذو ميول عربية و حدودية يمثل تهديداً مباشراً لإيران و يفشل الخطط الإيرانية للهيمنة على الخليج[56].

و في هذا السياق أكد رئيس الوزراء السوفيتي اليكسي كوسجين أن المعاهدة لم تستهدف ايران وانما دولة اخرى ، و بالتأكيد كان يعتزم طمأنه إيران حول النوايا السوفيتية لأن السوفييت كانوا يرغبون في تحسين العلاقات مع العراق و إيران في آن واحد ، و هذا يشكل صعوبة من حيث تحسين العلاقة من طرف دون التأثير على الطرف الآخر[57].

قامت إيران بإثارة نزاع حدودي مع العراق بعد يومين من توقيع اتفاقية الصداقة و التعاون مع السوفييت أظهر درجة التهديد التي كانت تشعر به إيران على أثره تصاعدت التهديدات بين العراق و إيران بالتلويح بالحروب ، لهذا قام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (Richard Nixon) و مستشار

الامن القومي الأمريكي هنري كيسنجر بزيارة إيران لإجراء محادثات مع الشاه لتقييم الأوضاع أثر توقيع معاهدة الصداقة و التعاون العراقية - السوفيتية و الخطر السوفيتي في منطقة الخليج العربي و قد أسفرت المحادثات عن تحول في الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق و الكرد ، و كذلك أثار الشاه قضية كردستان العراق و أوضح أنه يرى مع تزايد التزاماته في الخليج فلا بد من تحييد العراق لذا فقد أكد الشاه للبارزاني أن الولايات المتحدة الامريكية سوف تقدم له المساعدة ، و أضاف أن أية مشكلة ستحدث في التمويل فأنه على استعداد لأن يصبح مسؤولاً عنها[58].

عرض الشاه محمد رضا بهلوي للرئيس الأمريكي نيكسون قائمة بالأسلحة التي يحتاجها الملا مصطفى البارزاني و وعده نيكسون ببحث القائمة فور عودته إلى الولايات المتحدة ، و مع دعم الولايات المتحدة الامريكية سعى الشاه لزيادة قوته في داخل المنطقة كذلك أراد إعادة النظر في الحدود مع العراق و لتحقيق هذا الهدف استخدم القضية الكردية في العراق و الولايات المتحدة الامريكية التي قدمت لهم المساعدة ضد النظام العراقي[59].

و في البداية لم يبد الرئيس نكسون و كسنجر موافقتهما الفورية على المطلب الإيراني و أكد أنهما سيعكفان على دراسته أولاً ، و كلف الرئيس الأمريكي عدة جهات أمريكية بدراسة القضية و التي خلصت إلى نتيجة أدت إلى ولادة وثيقة فريدة منها، و جاء فيها **"لا نرغب في التدخل حتى و لو بصورة غير مباشرة و القيام بعمل يؤدي إلى إطالة التمرد ، و يشجع الرغبات الانفصالية ، و يهيئ للاتحاد السوفيتي الفرصة المواتية لخلق صعوبات لإثنين من الدول المتحالفة معنا إسرائيل و إيران"**[60] ، و ذكر كسنجر بأنه لم يمض شهران حتى وافق نيكسون على التعاون مع الشاه في منح الدعم و التأييد للحكم الذاتي الكردي في العراق[61].

ومما أثار المخاوف من احتمال تعرض المصالح الغربية و خاصة الامريكية في المنطقة إلى الخطر هو قيام الحكومة العراقية في 1 حزيران 1972 بتأميم شركة النفط العراقية[62]. ومن جانب اخر اثار تصاعد النفوذ السوفيتي في المنطقة مخاوف شاه ايران الذي طلب في 7 حزيران 1972 بالسماح للكرد وتشجيعهم على البقاء مصدراً لعدم الاستقرار في العراق و افشال الجهد السوفيتي في العراق و المنطقة كما بعث برسالة إلى كيسنجر شدد فيها على حث الدول الإقليمية للعراق دعم الحركة الكردية و منها السعودية لأن دعم الكرد سيقيد التحرك السوفيتي ، كما حدد أن المساعدات المالية التي تحتاجها الحركة الكردية تتراوح بين 7200100 – 24.000.000 دولار من ضمنها التجهيزات العسكرية اذا ما ارتفع عدد البيشمركة الى خمسين ألف مقاتل[63] ، و في اجتماع خاص في 16 حزيران 1972 بين الرئيس الأمريكي نيكسون و هنري كسنجر مستشار الامن القومي الأمريكي تقر الموافقة على دعم الكرد و اعتماد ستة عشر مليون دولار لتغطية نفقات الشحنة الأولى من الأسلحة الامريكية[64] ، و إرسال مبعوث خاص هو جون كونالي ، لكي يتولى بنفسه ابلاغ الشاه بقرار موافقة الولايات المتحدة الامريكية بدعم الحركة و بقرار فتح الاعتماد لتغطية نفقات الشحنة الأولى ، و في 15 تموز وصل وفد كردي إلى ولايات المتحدة الامريكية مكون من محمود عثمان و ادريس البارزاني و اجريا مقابلات شخصية مع مسؤولين في وزارة الدفاع الامريكية و وكالة المخابرات الامريكية C.I.A إذ أكد مدير المخابرات الامريكية للوفد الكوردي على قيام أمريكا بتقديم مساعدات مالية قدره ثلاثة ملايين دولار أمريكي على مدى عام واحد ، على أن تتحمل إيران نصف المبلغ ، فضلاً عن تزويد القيادة الكوردية بالمعدات و الذخائر بمقدار مليونين دولار أمريكي[65]، في حين يشير تقرير بايك[66] أن الرئيس الأمريكي نيكسون منح الحركة الكوردية 5 ملايين دولار كإمدادات و أسلحة عبر وكالة الاستخبارات المركزية و جهاز لاسلكي ليربط االقيادة الكوردية مباشرة بالسفارة الامريكية في طهران[67].

و يذكر السيد مسعود البارزاني على أنه عندما نشأ صلات بين الحركة الكردية و الولايات المتحدة الامريكية كانت أجهزة الاستخبارات السوفيتية **K. G.B** على علم بها ، فأتصل السوفييت بالبارزاني عدة مرات في هذا الشأن و كذلك أعضاء قياديون من الحزب الشيوعي السوفيتي و الحكومة و كانت الغاية منها ، العمل للحيلولة دون إقامة أي صلة مع الامريكان و نصحوا بأن لا تضع الثقة بهم بمجرد إطلاق الوعود من غير القيام بشيء عملي[68]. لذا حاولت الحكومة السوفيتية على إيجاد صيغة تعاون جديدة بين الطرفين وعلى تهدئة المخاوف الكوردية حول عقد المعاهدة مع العراق وتبريرهم "ان الاتحاد السوفيتي كان اخر شيء يريده هو نشوب حرب أهلية في ذلك البلد"[69].

رأت القيادة الكوردية أن نية حزب البعث في تطبيق بيان 11 آذار غير صادقة إنما لكسب الوقت و ترتيب الأوراق لكنه ازداد يقيناً بتعزيز علاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية لعدم ثقتها بالشاه الذي التقى بالملك حسين بن طلال ملك الأردن ، بعدها وجه الأخير له دعوة عن طريق سكرتيره الذي زار كردستان العراق ، و التقى الملا مصطفى البارزاني و نقل له رغبة الملك بتقدم المساعدة للحركة الكردية ، و بناءً على ذلك زار الملك حسين إيران في 31 تموز 1972 و اجتمع مع الشاه محمد رضا بهلوي في مكتبة في بحر قزوين لمناقشة مشاركة الولايات المتحدة في دعم الحركة الكردية و رحب الجانبان بالمساعدات و اتفقا على تركيز دعمهم لتعزيز القدرات الكردية للحفاظ على أكبر قدرة ممكن من الحكم الذاتي[70].

سعى الاتحاد السوفيتي في تلك الفترة لأحتواء الحركة الكردية بعد الفتور الذي حصل في العلاقة على اثر توقيع العراق مع الاتحاد السوفيتي معاهدة الصداقة و التعاون فقد وجه السوفييت دعوة الملا مصطفى البارزاني لزيارة موسكو ، لكن البارزاني رفض الزيارة معللاً أن الظروف لا تسمح له بمغادرة كردستان العراق ، و كان من المقرر أن يزور الرئيس أحمد حسن البكر موسكو في 14 أيلول 1972 ، فأراد السوفييت لقاءً مباشراً بين الطرفين لكن المساعي فشلت ، و بعد ذلك وصلت العلاقات بين الحكومة العراقية و الحركة الكردية حد القطيعة[71].

لقد فتح عقد المعاهدة العراقية – السوفيتية مساراً جديداً في العلاقات السياسية بين الجانبين ، متمثلاً بزيارة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر للاتحاد السوفيتي على رأس وفد عال المستوى ، ضم كل من وزير الخارجية العراقي مرتضى الحديثي و وزير النفط سعدون حمادي و وزير الصحة و رئيس ديوان رئاسة الجمهورية فضلاً عن عدد آخر من الوزراء و المسؤولين ، بناءً على دعوة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي و هيئة مجلس السوفييت الأعلى و الحكومة السوفيتية له ، و قبيل مغادرته العراق أبدى البكر ارتياحه العميق لتطور العلاقات الشاملة بين الجانبين ، و التقى الرئيس السوفيتي نيقولاي بودغورني كلمة حيا فيها البكر و مرافقيه وأشاد بالمعاهدة العراقية السوفيتية 9 نيسان 1972 و عدها مرحلة نوعية جديدة في العلاقات الودية بين البلدين ، و تحدث أيضاً عن المساعدة السوفيتية للبلاد العربية ضد إسرائيل ، و أكد ان السلام في الشرق الأوسط لا يمكن التوصل إليه ما دامت الأراضي العربية المحتلة يدنسها الاسرائيليون الذين تساندهم الولايات المتحدة ، كما تحدث عن الخطوات التي جرت بين البلدين لتطوير الاقتصاد و الثقافة و تعميق التحولات الاجتماعية و حل المسألة الكردية في العراق بشكل سلمي و ديمقراطي[72].

رأى كسنجر نفوذاً سوفيتياً متنامياً في الشرق الأوسط عامة و العراق خاصة ، يتمثل في وجود قوة عسكرية في المنطقة و تقديم المساعدات العسكرية للعراق كل هذا أعطى الأفضلية لتجهيز إيران بكميات متزايدة من المساعدات العسكرية الامريكية ، و قد علق كسنجر على ذلك بالقول **"أن الفشل في مجاورة تدفق الأسلحة السوفيتية الى الدول المجاورة كان من شأنه التعجيل في اضعاف معنويات القوى المعتدلة في الشرق** الأوسط ، و تسريع عملية تحول المنطقة نحو الراديكالية ، بما في ذلك إيران"73.

تصاعد التوتر الايراني اكثر عندما عرفت بان السوفييت يفتشون عن وسيله لارضاء البارزاني اعتقد البارزاني ان الوقت مناسب جدا لتحسين موقعه ، و بناء على ذلك طلب من اسرائيل تزويده بدبابات سوفيتية من غنائم حرب 1967 من طراز تي – 34(74).

وفي 24 أيلول 1972 أصدرت الحكومة الإسرائيلية امرا يقضي بنقل 3 دبابات من اسرائيل عبر البحر إلى إيران [75]. ومن هناك إلى كوردستان بشكل سري إذ كان من المفروض ان يقوم الكورد بالهجوم على الكتيبة العراقية المتمركزة بالقرب من رواندوز ، إلا أن الظروف ساءت ان لا ترسل اسرائيل الدبابات وان لا يهاجم الكورد كتيبة الدبابات العراقية [76].

حاول السوفيت بذل مساعيهم من اجل التوسط بين الحكومه العراقيه والقياده الكرديه ، وذلك من خلال الزياره التي قام بها رئيس الوزراء السوفيتي كوسجين الى العراق في تشرين الثاني عام 1972 ، إذ علق السوفييت امالاً كبيره على نجاح وساطتهم إلا ان هذه الوساطة وكما يبدو لم تنجح ومما يؤيد ذلك تجدد القتال مره اخرى بين الحكومه العراقيه و القياده الكرديه ، فقد قام الجيش العراقي في تشرين الثاني 1972 المجهز باحدث الاسلحه السوفيتيه بقصف العديد من القرى في كوردستان العراق[77].

وبهذا الشكل كان وراء مواقف كل من ايران والولايات المتحدة الامريكية من معاهدة 9 نيسان 1972دوافع معينة. فايران كانت تهدف الى منع العراق من ان يكون له دور مؤثر على الساحه الخليجيه والعربيه ، و كانت الاوساط الايرانيه تروج ان العراق اصبح المنطلق الرئيسي للعمليات الثوريه في الخليج العربي ، كما اصبحت مركزا لحركات التحرير ولم يكن بالامكان ايقاف هذه العمليات إلا من خلال شرطي الخليج الذي تمثله ايران آنذاك ذات الحدود الطويلة مع العراق ، اما الولايات المتحده بذلت جهودا سياسيا مكثفه لزياده ارتباط دول الخليج بها للحفاظ على مصالحها واعتبرت التقارب العراقي السوفيتي سيهدد كل كيانهم واستقرارهم في المنطقه ، لهذا استمرت المساعدات الامريكيه بالوصول الى كردستان العراق لمواجهه الوجود السوفيتي في المنطقة عن طريق ايران، ومما سهل عمليات ايصال هذه الاسلحه وجود الكرد في المناطق الحدوديه مع ايران ، كما أدت اسرائيل ايضا دورا مهما في هذا المضمار التي أستات هي الاخرى من التقارب العراقي السوفيتي[78].

اثر التقارب العراقي-السوفيتي على مسار القضية الكوردية في العراق 1973-1974

بعد انقضاء عدة أشهر من عام 1973 توترت العلاقات مرة اخرى بين القيادة الكردية والحكومة، لعدم جدية حزب البعث في إشراك الكورد في السلطة[79].

فطلب حزب البعث من الملا مصطفى البارزاني تقديم مشروعه الخاص بالحكم الذاتي وقدم الحزب الديمقراطي الكوردستاني ذلك المشروع في 9 اذار 1973، لكن تم إهمال المشروع بشكل كامل بحجة انه بعيد كل البعد عن مفهوم الحكم الذاتي الذي قدم من قبل حزب البعث الحاكم[80].

كانت القيادة الكوردية أقوى من أي وقت آخر في صراعها المستمر منذ 12 عاماً ضد الحكومة العراقية و التهديدات السوفيتية ، لأن الشاه كان يزود الحركة الكردية بقوة ضد فرق التسلل العراقية الموجهة ضد الكورد، مما يقارب من ثلثي قواته البرية في كوردستان ، مما يقلل من قدرته على المغامرات الهجومية[81].

أفادت وكالة المخابرات المركزية للولايات المتحدة الامريكية أنه تم توفير أكثر من 1000 طن من الأسلحة و الادوية للقيادة الكوردية ، و مكن الملا مصطفى من الحفاظ على قوة عسكرية قوامها 25 ألف فرد إلى زيادة تمويل الحركة الكوردية من 3 ملايين دولار إلى 5 ملايين دولار سنوياً[82] ، لأنه يرى ان العراق يواصل تمويل المنظمات العلنية التي تعد من أحد أكثر الانظمة التي لاتعترف بالسلام المتفاوض عليه مع إسرائيل ، وأنه القوة الدافعة لجبهة الرفض التي تعني بمنع مبادرات السلام بين العرب وإسرائيل[83]. وفي المقابل زاد الشاه التمويل للحركه الكورديه الى خمسة مليون دولار سنوياً ، بعدما اقترحت المخابرات المركزية الامريكية أن يستمر الدعم السري للحركة الكوردية[84] وبدأت المساعدات لهم ، و ارسل المدفعية بعيدة المدى ، وفي مذكرة أرسلها كيسنجر الى الرئيس الامريكي نيكسون **"أننا نشاطر الشاه بخصوص صيانة الموقف الدفاعي عن طريق زياده الاموال للأكراد"[85]**.

وفي الوقت نفسه حذر الملا مصطفى البارزاني من التصعيد العسكري والانتقال من الدفاع الى الهجوم[86].

في هذه الاثناء كان الاتحاد السوفيتي يسعى لتقريب وجهات النظر بين حزب البعث والحزب الديمقراطي الكوردستاني من خلال إرسال شخصيتين دبلوماسيتين في 2 حزيران 1973 الى كوردستان العراق لحث الملا مصطفى البارزاني مرة اخرى للانضمام الى الجبهه الوطنيه، لكن كانت الجهود السوفيتية عقيمة مع البارزاني الذي شدد ان حزب البعث يمارس سياسه التعريب ، وفشل في اقامه حدود المنطقه الكورديه و رفض المشاركه الكورديه في الحكومه ومحاولة اغتياله واستهداف اسرته ، دليل على سوء نية الحكومه العراقية لتنفيذ ما اتفق عليه في اذار 1970 ، و ردا على ذلك حذر السوفييت ملا مصطفى البارزاني من الاعتماد بشده على الشاه ، و أرادوا الضغط على القيادة الكوردية لتقديم تنازلات بشأن مطاليب الحكم الذاتي[87].

يبدو أن القضية الكوردية دخلت مرحلة حساسة جداً في العراق لدرجة أصبحت لها مكانة كبيرة لدى جميع الاطراف الدولية المتنازعة ، ففي لقاء جمع الشاه وكيسنجر والرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون في 24 حزيران 1973 قال كيسنجر **"نحن ضد اي تسوية سوفيتية للأزمة الكوردية وعلى الاداره الامريكيه العمل على عزل الاتحاد السوفيتي عن التدخل بأي عمل يهد المصالح الامريكيه والايرانيه في المنطقه"[88]**.

وقد حث الشاه الاداره الامريكيه أن تثق ببعض القيادات الكورديه وتشجعها لتشكيل حكومه وطنيه بدلاً عن حكومه بغداد واشترط أن تبقى ضمن نطاق الحكومه العراقيه فلم يشأ ان يشجع الكورد العراق على فكرة الانفصال خوفاً من تأثير فكرة الانفصال على كوردستان ايران ، وأضاف أن على جميع الاطراف المعنيه ان تقف بوجه المفاوضات القائمه بين بغداد والقيادة الكوردية[89].

ويبدو أن موقف الشاه من القضية الكوردية كان السبب في ان يصرح الملا مصطفى البارزاني في مقابله مع جريده واشنطن بوست **"نحن مستعدون للعمل وفق سياسه الولايات المتحده إذ ما تعهدت بحمايتنا من الذئاب. وفي حاله عدم الدعم الكافي سوف نتمكن من السيطرة على حقول النفط في كركوك ومنح حقوق الاستثمار لشركة امريكيه"**[90] ، وصرح ايضاً على انه لا يثق بإيران وانه يثق بدوله واحده هي الولايات المتحدة فأمريكا دولة عظمى لا يمكنها الا الالتزام بوعودها[91].

ردت الحكومة العراقية على تلك التصريحات في نهايه شهر حزيران بقصف طائراتها للمواقع الكورديه في الوقت الذي حشد فيه الملا مصطفى قواته محذرا من حرب شامله[92]، و من جهة أخرى طلبت الحكومة العراقية من الاتحاد السوفيتي إرسال خبراء للمساعدة في إعادة تنظيم وزارة الداخلية العراقية و إصلاح النظام الإداري الحكومي ، فأعطى السوفييت اربع طائرات من طراز Tv-22 للعراقيين مزودة بصواريخ يصل مداها إلى 100 ميل بهدف قصف اهداف مهمة و معينة قرب الحدود الايرانية[93].

يبدو ان العلاقات العراقية السوفيتية قد وصلت مرحلة متطورة جداً حيث تلقى الرئيس العراقي برقيه تهنئه من قاده السوفيتي بمناسبة ذكرى 17 تموز 1973[94]، وفي نفس اليوم اعلنت الحكومه العراقية عن توقيع بيان المشترك بين الحزب البعث والحزب الشيوعي العراقي عن قيام الجبهه الوطنيه والقوميه التقدميه في احتفال كبير في القصر الجمهوري شارك فيه الرئيس احمد حسن البكر الذي وقع الاتفاق نيابه عن حزب البعث فيما وقع سكرتير الحزب الشيوعي عزيز محمد نيابه عن الحزب الشيوعي العراقي ، الذي يسعى جاهدا لإقناع الحزب الديمقراطي الكوردستاني الدخول للجبهه كطرف ثالث فأرسل الوفد الى كوردستان العراق لكن دون جدوى[95].

لم ترضى القيادة الكوردية و الحزب الديمقراطي الكوردستاني الانضمام للجبهه المعلن عنها وعلل سبب رفضه لعدة اعتبارات ، منها غياب التكافؤ في اللجنه العليا لقياده الجبهه التي مثل حزب البعث فيها ثمانيه اعضاء بمن فيهم الرئيس ، بينما أعطت للحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني ثلاثة اعضاء لكل منهما ، ورأى الحزب الديمقراطي الكوردستاني ان هذه النسبه لا تعكس نسبة السكان الكورد بالنسبة إلى سكان العراق و اعترض على حصر السلطتين التشريعيه والتنفيذية في العراق بيد مجلس قياده الثوره ؛ اضافه الى عدم تنفيذ بنود بيان 11 آذار كاملة[96].

وعلى اثر ذلك جدد الملا مصطفى البارزاني طلب المساعده العسكريه والماليه من الشاه ايران من خلال رساله بعث بها في 17 تموز 1973 متوقعاً استئناف القتال إذ قال **"لقد أظهرت الاحداث الان أن نظام بغداد لا ينوي تنفيذ اتفاق آذار 1970 بحلول الموعد النهائي ، وبالتالي نتوقع استئناف أعمال قتال ضد شعبنا . . . يجب تعزيز الشعب الكوردي في العراق ، إذا ما أراد الصمود امام القوة من الاحداث ، وفي نهاية المطاف اخذ زمام المبادره ضد المعتدين . . . نحن على يقين أنك تفعل ما هو الافضل بالنسبه لنا"**[97].

قدمت اللجنة العليا للجبهه الوطنيه والقوميه التقدمية في 30 كانون الاول 1973 في اجتماع برئاسه صدام حسين مشروع الحكم الذاتي الى الحزب الديمقراطي الكوردستاني وطلبت منه الاسراع في دراسته[98]؛ و اجتمع في 17 كانون الثاني 1973 ممثلون عن حزب البعث و الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي العراقي وشخصيات كورديه مستقله و جرى التباحث حول نقاط الخلاف في تحديد منطقه الحكم الذاتي ، و وضعت مسألة كركوك ، و سياسة التعريب التي مارستها الحكومه في بعض المناطق وحصه الكورد من موارد الدوله على اولويات المباحثات ، لكن لم يتوصلوا لنتيجة تذكر لأن الحكومه لم تقبل بأي مشروع للحكم الذاتي غير الذي وضعته الجبهه الوطنيه التقدميه دون الاخذ باعتراضات الحزب الديمقراطي الكوردستاني[99].

و في 25 شباط 1974 قام صدام حسين مع وزير الدفاع عبدالجبار شنشل[100] بزياره سرية للأتحاد السوفيتي استغرق ثلاثه أيام ، و على ما يبدو لطلب مباركة الاتحاد السوفيتي لخطة الحكم الذاتي ، كما ان وجود رئيس هيئه اركان الجيش العراقي قد اسهم في فرضيات ان العراق كان يسعى للحصول على اسلحه اضافيه تهيئاً لتجدد القتال[101].

و في التاسع من اذار انعقد المؤتمر القطري الاستثنائي لحزب البعث و قرر إصدار قانون الحكم الذاتي في موعده المحدود[102]، و تم منح الكورد خمسة عشر يوماً لقبول القانون ، فأوقف ادريس البارزاني المفاوضات و رجع الى كوردستان العراق ، و في 10 آذار 1974 ارسل البارزاني دارا توفيق عضو الحزب الديمقراطي الكوردستاني الى بغداد كمحاولة أخيرة يحمل مقترحاً يتضمن اداره مشتركة لمدينه كركوك برعاية حكومة الحكم الذاتي مقابل موافقة الملا مصطفى البارزاني على قانون الحكم الذاتي لكن الحكومه رفضت المقترح ، وبهذا تكون جميع المحاولات قد فشلت[103].

و في 11 اذار 1974 اصدر مجلس قياده الثوره العراقيه القرار 247[104] و في نفس اليوم اصدر القرار 248 الذي صدر بموجب القانون رقم 33 لسنه 1974 و هو قانون الحكم الذاتي لمنطقه كوردستان العراق ، وتكون القانون من ثلاثه ابواب يتضمن الباب الاول أسس الحكم الذاتي والباب الثاني يتضمن هيئات الحكم الذاتي بينما تضمن الباب الثالث العلاقه بين السلطة المركزية و إدارة الحكم الذاتي[105].

الولايات المتحده الامريكيه بطرق الدبلوماسية مستغلاً الاوضاع التي تمر بها المنطقة و زيادة النفوذ السوفيتي في العراق أكد قائلاً **"فاذا انتم مستعدون لتزويدنا بسلاح يقابل سلاحهم فإننا سنذهب إلى الحرب ضدهم و إلا فإننا سنعقد معهم اتفاقية سلام حيث أننا لا نريد أن يذبح شعبنا على يديهم"**[106].

تم تفسر تصريحات البارزاني من قبل رئيس جهاز السافاك الايراني الجنرال **"بأنه كان تكتيكية من البارزاني لزيادة الضغط على الإيرانيين والولايات المتحدة الامريكية لتقديم المزيد من الدعم"**[107] ؛ لكن في الوقت نفسه رأى رئيس جهاز السافاك الإيراني بأنه من الضروري زيادة الدعم للحركة الكوردية بشكل كبير في توفير صواريخ أرض جو و رشاشات مضادة للدبابات والاسلحة الخفيفة والخيم والملابس والمواد الغذائية والمستلزمات الطبية ، و بعد أن أغلقت تركيا حدودها مع كوردستان العراق و نشرت قوتها على الحدود ، و قيام الحكومه العراقيه بفرض حصاراً اقتصادياً على الكورد[108].

و بعد هذا الاتصال بين القيادة الكوردية و إيران و أمريكا اتخذ المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني منطقة جومان مقراً لها و قامت بنصب الاذاعه 8 كيلو و اعادت بث إذاعة صوت كوردستان التي كانت قد توقفت بعد بيان 11 اذار 1970 بكلمة لملا مصطفى البارزاني دعا فيها الشعب الكوردي الى الدفاع عن كوردستان[109]، و في خضم ذلك انسحب الوزراء الكورد الخمسة من الحكومة العراقية وانضموا إلى الحركة الكوردية[110].

بدأت الحكومة العراقيه بحشد القطاعات العسكرية في كوردستان العراق بهدف الهجوم على المعاقل الرئيسية للحركه الكورديه ، و من جانبها اخذت الأخيرة تتهيأ لمواجهة الحملة العسكرية الوشيكة بعد تدفق السلاح الإيراني إلى كوردستان العراق[111]وتكون هذه العملية مختلفة تماماً عن الماضي[112].

بعد ان أغلقت أبواب الجوار و التفاهم لأسباب إقليمية و دولية بالدرجة الأولى ، بدأت الحرب التي كانت الأعنف بسبب ترسانة السلاح الكبير بيد الطرفين ، و حجم الصراع الدولي الذي يقف خلفها[113].

الموقف السوفيتي من الحرب في كوردستان 1974-1975

بذل الاتحاد السوفيتي جهوداً جدية لمنع تجدد الحرب في كوردستان بين الحركة الكوردية والحكومة العراقية ، وبذل يفغني بريماكوف ، الذي كان مراسلاً لصحيفه برافدا الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوفيتي و مسؤولاً عن وكاله الانباء السوفيتية تاس في بيروت جهوداً كبيراً ، و في مطلع عام 1974 استمر رحلاته الى بغداد وكوردستان بذل جهوداً لمنع اندلاع الحرب بين الطرفين ، ومن جهة أخرى وجه الاتحاد السوفيتي دعوه رسميه الى نائب

رئيس الجمهورية انذاك صدام حسين لزياره موسكو ، وقد سافر صدام إلى موسكو في منتصف شهر اذار 1974 و اجتمع به كل من ليونيد برجينيف زعيم الحزب الشيوعي السوفيتي و الكسي كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي وخصص المسؤولون السوفييت وقتاً و اهتماماً كبيراً بزياره صدام[114].

تركزت محور المحادثات بين القادة السوفييت و صدام حسين حول العديد من المواضيع ، و أهمها: بأن الحرب ليست في مصلحة العراق و ان المشكلة الكوردية لا يمكن انهائها بالحرب ، و اكد قادة السوفييت بأن حدود ايران ستكون مفتوحة للحركة الكوردية في العراق ، كما عرض الاتحاد السوفيتي عليه بإمكانهم توجيه الدعوة رسمياً لحضور وفد عراقي مشترك يتألف من مسؤولي الدولة العراقية والقيادة الكوردية للحضور إلى موسكو لغرض الاجتماع و حل المشكلة بين الطرفين ، و من جانبه عرض صدام حسين بأن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي انعقد في بغداد قد قرر الانتهاء من جميع الأمور للوصول إلى نتيجة نهائية مع البارزاني و أنه لا يستطيع نقيض القرار ، و أن القيادة الكوردية قد رفضت مقترحات وقرارات حزب البعث برفض مشروع الحزب حول الحكم الذاتي ، و أكد قائلاً بأنه من الصعب في التفاوض مع البارزاني لأنه قد جعل المنطقة الكوردية منطقة نفوذ إيراني واسرائيلي[115].

استمرت الجهود السوفيتية لإيجاد حل سلمي دون قتال بين الكورد والحكومة المركزية قام وزير الدفاع السوفيتي اثناء وجوده في العراق و ذلك في اذار 1974 بعرض وساطته ومساعيه لدى الملا مصطفى لإيجاد حل سلمي مرضي للطرفين ، إلا أن الملا مصطفى وبإيعاز من قبل الولايات المتحدة الامريكية رفض تلك الوساطة[116]. مما حدى بالحكومة البعث بعد فشل وساطة وزير الدفاع السوفيتي لدى الملا مصطفى ، و عن طريق الجبهة الوطنية التقدمية التي شكلت بدعم واضح و صريح من قبل الجانب السوفيتي إلى الإعلان عن قطع المفاوضات و إصدار قانون الحكم الذاتي من جانبها فقط و من دون مشاركة الاكراد و ذلك في 11 آذار 1974 و هذا ما كان يخالف ما تم الاتفاق عليه في آذار 1970[117].

و بعد اعلان الحكومة العراقية إصدار قانون الحكم الذاتي و من دون مشاركة الكورد ، حاول الكورد الاتصال بالسوفييت الذين رفضوا وساطتهم سابقاً ، للتوسط لهم لدى الحكومة العراقية لحل هذه المشكلة ، إلا أن السوفييت الذين كانوا مرتبطين بمعاهدة صداقة و التعاون مع الحكومة العراقية ، نصحوا القيادة الكوردية بقبول قرار الحكومة العراقية[118].

زاد إصرار الملا مصطفى البارزاني على استمرار علاقته بطهران و رفضه لمقترح الحكومة السوفيتية المذكور آنفاً من توتر الوضع ، و الأشد من ذلك أن جريدة التآخي الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الكوردستاني دافعت عن ذلك بقولها **"أنه حق طبيعي للشعب الكوردي أن يسعى للحصول على المساعدات التي تمكنه من مواصلة حقه في الحياة"[119]**.

وصلت الامور بين الحكومه العراقيه والقياده الكورديه الى مفترق الطرق ، الامر الذي ادى الى وقوع الحرب في اذار 1974 ، و استطاعت الحكومة العراقية السيطرة على مدينة رواندوز بعد معركة استمرت اسبوعين[120] ، و في ظل صمت سوفيتي من هذا الحرب ، حيث ازداد الوضع تدهوراً بالنسبه للحكومه العراقيه وبخاصه ان ايران قد نشرت لواءين في كوردستان لتوفير الدعم المباشر للحركه الكورديه ، فضلا عن المساعدات الاخرى من اسلحه وذخيره و مواد غذائية و أدوية و ملابس ، و كمية صغيرة من المدافع المضادة للدبابات و للطائرات التي تم نقلها إلى كوردستان عن طريق بيرانشهر التي كانت نقطة امداد رئيسية من الجانب الايراني و احصيت هذه الامدادات حوالي 12 شاحنة وزنها طنين و نصف طن و 15 مركبة لاند روفر بحجم ثلاثة أرباع طن[121]لمواجهه الجيش العراقي ، الذي خذل من حليفه السوفيتي ، حيث بادر إلى إعلان الحياد في هذا الحرب[122].

و في اثر ذلك تعرض الجيش العراقي بعد الخذلان السوفيتي للحكومه العراقيه و امتناعه عن امدادها بالسلاح متذرعاً بالحياد الى خسائر كبيره نجمت عنها العديد من الإصابات ، حيث استطاع الحركه الكورديه في بادئ الامر زعزعة الاستقرار لدى الحكومه العراقيه ، بسبب الخسائر التي تكبدتها من جراء هذه الحرب و امتناع السوفييت من امداده في الحرب ، و بدأت المعارك بين الحكومه العراقيه والحركه الكورديه و استخدمت الاولى كل ما لديها من امكانيات في سبيل القضاء على الحركه الكورديه المسلحه بشكل نهائي[123].

وكان هدف الولايات المتحده الامريكيه بتقديم المساعدات العسكريه والماليه للحركه الكورديه هو استنزاف قدرات العراق الاقتصاديه كجزء من سياستها الراميه لمعاقبة العراق بسبب عقد معاهده الصداقه و التعاون مع الاتحاد السوفيتي ، و تأميم النفط العراقي ، اما الشاه كان داعماً للحركه الكورديه من أجل الضغط على العراق للحصول على تنازلات تخص المشاكل الحدود ، بين بلاده و العراق[124] ، و مع اتساع المعارك ابلغ الشاه الولايات المتحده الامريكيه انه سيزيد الدعم للحركه الكورديه من 30 مليون دولار الى 75 مليون دولار و التقى في طهران بالملا مصطفى البارزاني و ابلغه بزيادة الدعم[125].

و في 8 نيسان 1974 صرح نائب رئيس الجمهورية صدام حسين قائلاً **"أن الكورد مسلحين بأسلحة أمريكية نقلت من إيران"[126]**.

وتسارعت الصحف السوفيتية الى اتهام الدول الخارجية بالتدخل في العراق ودعم الكورد ضد الحكومة المركزية، حيث نشرت جريدة برافدا التي كانت من اهم المصادر للتصريحات الرسمية للحزب الشيوعي السوفيتي : ان اتخاذ القيادة الكوردية قرار رفض قانون الحكم الذاتي لم يكن بدون تدخل "الدول الاستعمارية" التي تسعى الى خلق الفتنة بين الكورد والعرب في العراق، لذا يقومون بتزويد الكورد بالأسلحة والذخيرة ويخصصون موارد مالية كبيرة لهم[127].واشارت برافدا الى سعي الدول الخارجية الى استخدام الحركة الكوردية المسلحة كسلاح مؤت لتحقيق أهدافها[128]. بعد ان وضع قانون الحكم الذاتي أسس الحل الديمقراطي للقضية الكوردية وهذا ما لايتناسب مع مصالح بعض الجهات الإقليمية والدولية[129]. واتهمت برافدا بعض القيادات في قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني ورفضهم لقانون الحكم الذاتي الى تجدد القتال قي كوردستان[130].

امام هذا التطور في الموقف الامريكي – الايراني تجاه القضية الكوردية طلب الملا مصطفى البارزاني في 15 أيار 1974 عن طريق وكالة المخابرات الامريكيه في ايران مقابله كيسنجر كي يشرح له القضيه الكورديه بشكل شخصي ، لكن اللقاء لم يحصل لأن الولايات المتحدة الامريكية لم تكن تريد ان يكون الدعم مباشر و انها كانت ترى ان المساعدات التي يقدمها الشاه كافية لإدامه المعركه[131] ، كما انها لم تكن تريد للحركة الكوردية النجاح في حربهم ضد الحكومة العراقية بل استنزاف الموارد العراقيه للضغط على العراق لإخراجه من تحالفه مع الاتحاد السوفيتي ، و الدخول بالمحور الامريكي الإيراني ، اضافه الى ان تحقيق الكورد انتصاراً على العراق سيمكنهم من المطالبة بشيء من الاستقلال مما يسبب كثيرا من الحرج لحليفها ايران التي توجد على ارضيها اقليه كورديه كبيره ، لذلك يمكن القول ان الدعم الامريكي للحركة الكوردية كان لتحقيق المصالح الامريكية بالدرجة الاولى [132].

كان من الممكن ان يزيد الاتحاد السوفيتي دعمه الى العراق بعد اقتراح الملا مصطفى البارزاني في 7 ايلول 1974 على الشاه ان تقوم الحركه الكورديه بضرب حقول نفط كركوك ، و بدوره ابلغ الشاه كسنجر عن ذلك فجاء الرد في 18 ايلول 1974 ، **"يعتقد كيسنجر ان هجوماً كوردياً على المنشآت النفطيه في كركوك سيكون خطأً فادحاً . . . ان مثل هذا الهجوم قد لا يسبب انخفاض ملحوظ في الهجمات العراقيه على الكورد ، بل على العكس من ذلك ممكن ان يولد المزيد من الهجمات المركزة وتؤدي الى كسر المقاومه الكورديه بسرعه ، علاوة على ذلك قد يعزوا العراقيين الهجمات الى ايران ، وفي مثل هذه الحاله هناك احتمال قوي ان يشن العراق هجمات انتقاميه ضد المنشات النفطيه في عبادان ، ومن الممكن ان يزيد الاتحاد السوفيتي دعمه الى العراق ، و هذا سيكون أكثر ضرراً على القضيه الكورديه"[133]**.

و أكد كيسنجر أيضاً في مذكراته (سنوات التجديد) سبب رفض الاقتراح قائلاً **"رفضنا الاقتراح في 18 أيلول لأننا لم نكن نريد ان تتفاقم ازمة الطاقه - الخطيرة اصلاً - عبر دورة من العنف تستهدف المنشآت النفطية في الشرق الأوسط"[134]**.

ومع استمرار القتال و تقدم الجيش العراق ذكر كيسنجر **"بأن الحركة الكوردية تخوض حرب عصابات داخل العراق و الخطر الاهم هو انها ستنهار"[135]** فطلب الملا مصطفى البارزاني من الشاه تزويد الحركه الكورديه بدعم و اسناد من الجيش الإيراني لكي يمكنها من حمايه مقر القياده الكورديه و تجنب سقوطه في ايدي القوات المهاجمه وفي تشرين الاول 1974 وصلت الى كوردستان كتيبة مدفعية ميدان عيار 130 وكتيبة صواريخ مقاومه الجو كانت تتألف من بطاريتين من رابير المضادة للجو لإسناد الجبهه الكورديه[136].

على الرغم أن الاتحاد السوفيتي كان على علم بوصول الامدادات العسكريه و مشاركه الجيش الايراني في القتال ، الا انها بقيت في موقفها المحايد تجاه الحرب ، ربما ان قادة السوفييت كانوا يتحذرون من احتمال قيام الحكومه العراقيه باستعمال النفوذ والاسلحه السوفيتية و الطاقات و الخبرة العسكرية للجيش السوفيتي لغرض دحر الحركه الكورديه عسكرياً ، و بعد هذا الانتصار قد يغير العراق موقفه و يحاول الابتعاد عن الاتحاد السوفيتي و يحاول الابتعاد عن الاتحاد السوفيتي ، وان ذلك سوف يكون انتقاصاً لهيبة ونفوذ الاتحاد السوفيتي و فشلاً لسياسة الاتحاد السوفيتي في المنطقة العربية[137].

بقي موقف الاتحاد السوفيتي محايداً حتى نهايه عام 1974 ، إلا أنه ازداد اهتمامها بالعراق بعد زياده اسعار النفط ومن ثم زياده كميه الاموال في خزائن الدوله العراقيه بسبب الحرب العربيه الاسرائيليه[138] ؛ و هذا عززت من موقف الحكومه العراقيه ونظام حزب البعث الامر الذي دفع قادة السوفييت في بذل الجهود ليصبح صدام حسين زعيماً للأمة العربيه في المستقبل ، لذلك اتجه الاتحاد السوفيتي الى تأييد الحكومه العراقيه والوقف الى جانبه ضد الثورة الكورديه[139].

والاكثر من ذلك مشاركة السوفييت في القتال ضد الحركة الكوردية و ذلك عندما قام خبراء السوفييت في عام 1974 باستعمال و قياده طائرات تويو ليف 22 المتطوره وقصفوا بها المواقع الحساسه في منطقه القياده الكورديه ، و الحق اضرار بليغه بالحركه الكورديه ، حيث كان خبراء السوفييت في مطار الهضبة الملحق بقاعدة الحبانية الجوية يكتبون في السجلات اليوميه للطيران في مطار الهضبة بأنهم يخرجون للطيران لتدريب الطيارين العراقيين ، و ذلك ربما لعدم وجود اوامر لديهم من الاتحاد السوفيتي بقصف و ضرب الاهداف في كوردستان بأنفسهم[140].

طلب الملا مصطفى البارزاني من خلال رسالة أرسلها إلى كيسنجر في 22 تشرين الاول 1974[141]زياده الدعم الامريكي للحركه الكورديه لاستمرار المقاومه من خلال رساله ارسلت الى كيسنجر موضحاً فيها الحالة العسكريه الغير متكافئه ، و حرب الاباده التي شنتها الحكومه العراقيه ، مبينا ان الكورد قد فقدوا 12.000 بين قتيل وجريح على جبهة قلعة دزه و رواندوز لوحدها ، مقابل 6,000 بين قتيل وجريح خسائر الجيش العراقي[142].

و نتيجة للقتال الدائر في كوردستان فقد ارتفع عدد اللاجئين الكورد بحلول شهر كانون الأول 1974 الى 135 الف. و حاول 100 الف اخرين عبور الحدود التركيه ، لكن تركيا استمرت بإغلاق في وجه الكورد[143] ، فأضطر الكورد اللجوء إلى إيران ، يبدو أن أمريكا أرادت الاستفادة من القضية الكورد إعلامياً للضغط على العراق و إجباره على الابتعاد عن الاتحاد السوفيتي حيث أكدت وثائق منشورة في موقع وزارة الخارجية الامريكية بأن نائب مساعد الرئيس لشؤون الامن القومي الامريكي من خلال رسالة ارسلها إلى السفير الامريكي في إيران قائلاً **"نحن على احتمالات زيادة التركيز الاعلامي على الحرب و تأثيرها على الاكراد ، كما أننا نتطلع إلى إغاثة إضافية للاجئين من خلال الوسائل العلنية و نأمل أن نتمكن من توليد بعض الدعم للإيرانيين في هذا الجهد"[144].**

حذر تقرير امريكي صادر في 18 تشرين الثاني من زياده الدعم الايراني للحركه الكورديه قائلاً **"هناك احتمال حقيقي للاصطدامات الكبيره بين العراق وايران"[145].**

استمرت ايران بقصف مواقع الجيش العراقي على الحدود العراقيه - الايرانيه وتصاعدت المواجهات بينهم كاد أن تصبح حرباً شاملة بين العراق و ايران ، و اصبح القتال عبئاً ثقيلاً على الكورد و الحكومه العراقيه و الايرانيه في ان واحد[146].

وصل النزاع بين ايران و العراق ذروته في عام 1974 – 1975 حيث ظهر تنافس كلتا الدولتين العظميين على المستوى الاقليمي[147] ؛ بعد أن أتهم العراق بإسقاط طائرتين من طائراته داخل الأراضي العراقية FBIS34, Tan بصواريخ هوك أمريكية الصنع أطلقها الإيرانيون الأراضي العراقية[148].

يبدو أن تطور الحركة الكوردية في العراق في ظل هذه الظروف ، وعدم امكانيه تحقيق نصر نهائي لأي من الطرفين ، دفعت بالحكومه العراقيه لقبول عرض الوساطة العربيه و الجلوس على مائده المفاوضات ، و بخاصه بعد فشل الوساطة السوفيتية قبل اندلاع الحرب للوصول الى حل سلمي ،

فضلا عن حاله التوتر التي انتابت العلاقات العراقيه السوفيتية في اواخر عام 1974 ، لرفض العراق طلب الحكومه السوفيتيه منحها تسهيلات قاعدة متمتعة بالسيادة لقاء تقديمهم المزيد من الدعم العسكري[149].

و يبدو ان قاده الحركه الكورديه قد أصبحت ضحية الصراعات الدولية و الاقليمية و عدم جدية الاطراف المتنازعة في دعم الكورد و استنزاف قوة الكورد و الحكومة العراقية و نتيجة لجملة من العوامل فقد خسروا الحرب التي اجبروا على خوضها ضد الحكومه العراقيه و التي استمرت من اذار 1974 الى اذار 1975 بعد ان علقوا امالاً كبيرة على حلفائهم الذين خذلوهم و تخلوا عنهم و الممثلين بالولايات المتحده الامريكيه و ايران ، فقد امتنعت الولايات المتحده الامريكيه عن امدادهم بالسلاح ، لأن الاخيره لم تكن تريد ان ينتصروا الكورد في هذه المعركه بقدر ما كانت تريدهم كعنصر عدم استقرار للمنطقه وبخاصه مع الوجود السوفيتي فيها[150].

كما وصلت الحكومه العراقيه إلى قناعه بعدم امكانية حل القضيه الكورديه عسكرياً فكانت تبحث عن طريق للتسوية مع ايران ، وبالتالي بدأت الحكومه تبحث عن حل آخر لقطع المساعدات العسكرية عن الحركه الكورديه لأحتوائها و السيطرة عليها و إنهاء الحرب لذا توجهت للتفاوض مع ايران للوصول التسويه الطرفين فكانت نتائج ذلك الوصول لأتفاقيه الجزائر[151].

اثر اتفاقية الجزائر 1975 على العلاقات العراقية السوفيتية وعلى القضية الكوردية

شهدت العلاقات العراقية – السوفيتية قبل عقد اتفاقية الجزائر تطوراً ملحوظاً ، وذلك باستجابة الاتحاد السوفيتي لطلب العراق بإمداده بصواريخ سكود أرض – أرض ذات الرؤوس الحربية التقليدية ، و قد جاءت استجابة السوفييت هذه بفعل تصاعد التدخل الإيراني في الشؤون العراقية و امداد الكورد بالمساعدات العسكرية ، بشكل آخر أن المساعدات العسكرية السوفيتية التي منحت للعراق في تلك الظروف قدمت لأغراض دفاعية و بقدر محسوب التأثير على العلاقات السوفيتية الإيرانية ، فالمعروف أن الاتحاد السوفيتي قد أبدى تحفظاً أو بالأحرى رفضاً لطلب العراق بإمداده بالسلاح أثناء حربه مع الكورد و هو الممول الرئيسي للعراق بالسلاح ، و المساعدة التي قدمت له لم تكن إلا لغرض دفاعي فقط ولم يكن وفياً لألتزاماته العسكرية تجاه العراق[152].

و من الأسباب التي ذكرت في مجال تفسير التحفظ السوفيتي تجاه موضوع تسليح العراق و عدم الاستجابة لجميع مطالبه العسكرية ، هو أن الاتحاد السوفيتي كان منزعجاً من تعاظم معدلات التسليح الإيراني ، فقد أصبحت إيران المشتري الأول للأسلحة الأمريكية ، إذ قامت بشراء ما قيمته 4.0 مليار دولار من الأسلحة المتطورة والتجهيزات من الولايات المتحدة في عام 1975[153] ، لهذا أراد تقدم دليل عملي للإيرانيين يهدئ مخاوفهم و يحرمهم من المبرر الذي تذرعوا به أمام العالم في حصولهم على الأسلحة الامريكية ، من جهة أخرى كان السوفييت مدركين تماماً انسياقهم في تسليح العراق من اجل مجارات سياسات التسليح الكثيف التي نفذتها إيران و لم يكن ليؤثر كثيراً في ضبط و موازنة معدلات القوى في الخليج ، و ذلك لأن قوة إيران العسكرية كانت أكبر بكثير من ان يستطيع العراق منازلتها أو التصدي لها ، و هذا ما دعا السوفييت إلى انتهاج مسلك أكثر تحفظاً تجاه العراق ، و كانوا يستهدفون من ذلك عدم تفجير سباق تسلح في الخليج العربي يجدون أنفسهم متورطون فيه من دون أن يحصلوا على ثمن استراتيجي يوازي المخاطر التي ستترتب عليه[154].

أن إدراك العراق بأن الحرب لن تنتهي بالسهولة التي بدت عليها في البداية و انها تنطوي على خطر الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع إيران ، و هو ما لم تكن العراق تريده ، أجبر الأخيرة على السعي لإيجاد طرق بديلة لحل الفوضى التي كانت تهدد بالإطاحة باستقرار البلد ، و لكونها كانت مدركة أن السبيل إلى إنهاء الحركة الكوردية يمر عبر إيران[155].

أقدمت الحكومة العراقية على خطوتين أحدهما مكملة للأخرى ، تمثلت الأولى في التوجه السياسي للعراق و تحسين صورته في عيون الإيرانيين ، فحكام بغداد ، و خاصة صدام حسين ، كانوا يدركون أن مخاوف إيران من معاهدة الصداقة بين العراق و الاتحاد السوفيتي كانت الدافع الأساسي وراء

استيائها و تورطها في القضية الكوردية ، و لهذا السبب بالذات سعى العراق إلى تهدئة مخاوف إيران من خلال التقليل من انتقاد توجهاتها السياسية و التقليل من توجهه المؤيد للسوفييت يبدو أن وراء هذا التوجه كان رغبة من بغداد في أن تكون داخل و خارج المعسكر الاشتراكي في نفس الوقت ، و كانت الحرب بالضبط هي التي جعلت من ذلك التطور أمراً معقداً ، فمع تطاولها أزداد اعتماد بغداد على الاتحاد السوفيتي لتوفير المساعدة العسكرية مما جعل من الصعب على الحكومة العراقية إضعاف تلك العلاقات[156].

على الرغم من ذلك نجحت الحكومة العراقية في إيجاد علاقات دبلوماسية مع جميع الدول الغربية باستثناء الولايات المتحدة[157] ؛ و تجديد العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا في نيسان 1974 ، و ايضاً بناء و علاقات سياسية و اقتصادية و عسكرية مع فرنسا[158] ، و ذلك لتخفيف حدة صورتها فيما يتعلق بالمعاهدة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي ، أو تقليص علاقاته مع الاتحاد السوفيتي و البدء في التقارب مع الغرب والدول العربية المؤيدة للغرب من ضمنها المملكة العربية السعودية و الأردن و مصر ، وقد عملت مصر ـ كجسر ـ للحوار المباشر مع إيران[159]، لأنها ادت دوراً مهماً في فتح تلك القناة للتواصل بين العراق و إيران[160].

أدى الحركة التحررية الكوردية و الدعم الإيراني المباشر لها إلى إعطاء دفعة خاصة لإنهاء العزلة الدولية للعراق ، لذا كان الاستراتيجية العراقية هي سحق الحركة التحررية الكوردية عسكرياً و ممارسة الضغط على إيران من خلال دول أخرى ، و خاصة العرب الذين لعبوا دوراً بارزاً في إنهاء الدعم الإيراني للحركة التحررية الكوردية[161].

أشارت صحيفة زاروبيزوم على أن المباحثات بشأن أتفاقية الجزائر: بأن العراق وإيران توصلوا إلى حل القضايا الخلافية بينهما ... و أن إيران وافقت على وقف تقديم المساعدات للكورد[162].

و يبدو أن السوفييت كان لهم تخوف من عقد معاهدة بين العراق و إيران ، لذا كان أهم الاشارة إلى القضية الكوردية في حالة توتر العلاقات بين البلدين ، و حاولت السوفييت لإيجاد للقضية الكوردية دون الرجوع إلى إيران و عقد اتفاقية معها لإنهاء المشكلة الكوردية في العراق ، و أكد ألكسي ـ كوسجين لصدام حسين في الزيارة التي قام بها صدام حسين إلى الاتحاد السوفيتي في 14 نيسان 1975[163] بأن أفضل حل للقضية الكوردية هو عن طريق السلم وقانون الحكم الذاتي بقوله **"نعتقد بأن قانون الحكم الذاتي له أهمية كبيرة لحل سلمي و ديمقراطي للمشكلة الكوردية و يعزز وحدة جميع القوى التقدمية ..."**[164].

كما دافع صدام حسين في كلمة في الاجتماع مع الكسي كوسجين بأن العمليات العسكرية كانت نتيجة عدم التزام الكورد بقانون الحكم الذاتي الذي أعلن في آذار 1974[165].

و كان واضحاً أن العملية غير المباشرة لتقليل حدة صورة علاقات العراق بالاتحاد السوفيتي لن ترضي إيران ، إذا كان لابد من فتح طرق مباشرة للحوار و نظراً لعلاقاتها مع الشاه لعبت كل من الأردن و مصر أدواراً مهمة في فتح الطريق للتواصل إلى حل بين العراق و إيران[166]، و بدأت العملية بمحادثات تمهيدية بين ممثلي كل من العراق و إيران في إسطنبول في آب 1974 ، و موضوع تلك المحادثات كان الطلب الإيراني بتحديد الحدود في منطقة شط العرب بحسب خط التالوك ، و كان الاضرار العراقي على رفض خط التالوك و هذا كانت النقطة العقبة أمام نجاح المحادثات بين الطرفين ، فمن جانبه كان العراق يطالب بإنهاء الدعم الإيراني للكورد[167].

المرحلة الثانية من المفاوضات و تم تحديدها في مؤتمر القمه العربية الذي عقد في المغرب في تشرين الاول عام ، 1974 حينما ترأس الوفد العراقي و أوصى مؤتمر القمة بأن يقوم الرئيس أنور السادات و الملك حسن الثاني ملك المغرب و الملك حسين ملك الأردن ببدء وفي بعثة للوساطة طلبت الحكومة العراقية من الملك حسين أن يعمل كوسيط بين العراق و إيران نظراً لعلاقاته الجيدة مع الشاه و كذلك نظراً لخبرته السابقة في العمل كحكم[168].

لذا ارسل السادات سكرتيره اشرف مروان الى عواصم الدولتين و التقى خلالها نائب الرئيس العراقي صدام حسين الذي أبلغه استعداد العراق لتقديم تنازلات لإيران بشأن الملاحه في شط العرب شريطه وقف المساعدات الايرانية عن الحركة الكورديه وبدوره ابلغ الشاه ما قاله صدام ، فكان الجواب الشاه أنه لا يشجع الكورد على المطالبة بالاستقلال التام عن العراق بل نيل حكم ذاتي محدود ، و انه يتحكم بوضع الكورد وان باستطاعته ان يبقى او يقضي عليهم[169] ، و في اطار ذلك خلال الفتره الواقعه بين 6 الى 12 كانون الثاني زار الشاه كلا من مصر و الأردن ، و كانت القضية المركزيه التي ناقشها هي النزاع العراقي – الايراني[170].

و في 17 - 19 كانون الثاني 1974 جرت مفاوضات بين وزراء الخارجية العراق وايران في تركيا و لم يتوصلوا الى نتيجه ، ولم تكن تلك التحركات بعيدة عن الاداره الامريكية ، و تم اللقاء بين كيسنجر و مندوب العراق في مجلس الامن و جرى فيه بحث سبل تحسين العلاقات الامريكيه العراقية ، وكان ابعاد النفوذ السوفيتي و أمن الخليج ، و وجوب تدفق النفط للغرب من المواضيع التي تمت مناقشتها. والتقى كيسنجر بالمسؤولين العراقيين و وضع أسس اتفاقية الجزائر ، و كان ذلك في آخر أسبوع من شهر شباط 1975[171].

ارسل الملا مصطفى البارزاني رسالة الى الاداره الامريكيه حول المعلومات التي تفيد حصول تقارب عراقي - ايراني الا ان الاداره الامريكيه نفت ذلك ، ثم توجه الى ايران في 26 شباط 1975 بغية لقاء الشاه لكنه لم ينجح حول إمكانية توصل ايران لاتفاق مع العراق فلم يخفوا عنه الإيرانيون حول إمكانية توصل ايران لاتفاقيه ، لكنهم في نفس الوقت حرصوا على طمأنته بأن الشاه لن يتخلى عنه[172].

و في 11 اذار 1975 ارسل الملا مصطفى البارزاني رسالة الى كيسنجر قال فيها **"أصبح من المستحيل مواصلة القتال في ظل الظروف القائمة ، و انه سيتم ذبح شعبنا ما لم يكن شيء يمكن القيام به . . . القوات الكوردية (البشمركة) يجب أن تكون أكثر تطوراً . . . الأسلحة و المزيد من الدعم العسكري ، او السماح للكورد ان يعلنوا استقلالهم مثل قبرص"**[173].

و لم تحصل مناشدات البارزاني بأي رد من قبل الولايات المتحده بل بقت تتجاهل الكورد. و في 2 آذار وصل اشرف مروان مستشار الرئيس المصري انور السادات ، و وفقاً لمسؤولين امريكان أن صدام ابلغ المبعوث المصري انه على استعداد لإخراج العراق من المد السوفيتي اذا كان ايران من شانه ان تزيل الضغط العسكري الذاتي يجري في العراق الواقع في احضان السوفييت و بدوره أبلغ ابلغ اشرف مروان الشاه ما قاله صدام حسين[174].

و في مساء 3 آذار 1975 هبطت طائرة نائب الرئيس العراقي صدام حسين في مطار الجزائر ، و كان الهدف الظاهري من الزيارة هو المشاركة في مؤتمر قمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ، و في نفس اليوم وصل الوفد الإيراني برئاسة الشاه محمد رضا البهلوي ، و تم اللقاء بينهم وجهاً لوجه بين صدام و الشاه بحضور الرئيس الجزائري هواري بومدين. فعقد الطرفان حال وصولها اجتماعها الاول الذي لم يرده أكثر من نصف ساعة ، فيما تم الاجتماع الثاني في 4 آذار 1975 في مجلس إقامة الرئيس الجزائري هواري بومدين و برعايتهِ ، أما الاجتماع الثالث و الاخير فقد عقد في 5 آذار 1975 ، و كان الاجتماع الأكثر أهمية و استمر حتى فجر 6 من آذار ، فقد حسم فيه الاتفاق و وصل الجانبان لحل نهائي ، و في نفس اليوم اعلن الرئيس الجزائري امام رؤساء الوفد المشاركه في مؤتمر قمه اوبك النفطيه وصول كلاً من العراق و إيران لأتفاق حل بموجبه النزاع الحدودي القائم[175].

وفي 6 آذار 1975 و امر الشاه بسحب جميع الوحدات العسكرية الإيرانية العاملة في العراق ، في صباح اليوم التالي ابلغ ادريس البارزاني والده الذي كان يقيم في طهران بإنسحاب تلك الوحدات الإيرانية من دون إنذار مسبق ، و بناءً على ذلك شنت القوات العراقية في 8 آذار 1975 هجوماً واسعاً على المواقع الكوردية[176] ، و صدم الشاه من صدام حسين الذي انتهك على الفور نص الاتفاق عن طريق شن هجوم شامل على الكورد و من جميع الجهات ، و بالرغم من الوعد الذي قدمه صدام للشاه أن الحكومة ستمهل البارزاني و الكورد أسبوع واحد لتقرير ما اذا كانوا يريدون البقاء في العراق و الرضوخ للحكومة او اللجوء الى ايران ويكون قادرين على الانسحاب دون سفك الدماء[177].

و في بضعة أيام سيطر الجيش على كامل كوردستان بما فيها الممرات الجبلية بين العراق و ايران ، وهكذا لم تتوقف الفعاليات القتالية للحركة الكوردية الابعد اتفاقية الجزائر 1975 والتي استندت على مطلب عراقي واضح بتخلي ايران من دعم الحركة الكوردية في كوردستان العراق[178] و القى الرئيس أحمد حسن البكر في 7 نيسان 1975 خطاباً حماسياً وصف فيه السيطرة على كوردستان بالحدث التاريخي المهم[179].

و بعد القضاء على المقاومة المسلحة تحرك الحكومة لأحكام سيطرتها على كوردستان إذ خلف حزاماً أمنياً على طول الحدود العراقية مع كل من تركيا و ايران ، و تم ترحيل 600.000 ألف و ربما اكثر بكثير من الكورد إلى مجمعات اعاده التوطين[180].

شهد العلاقات العراقية – السوفيتية بعد عقد اتفاقيه الجزائر فتوراً و تراجعاً واضحاً على الرغم من استمرار الاتصالات الرسميه بين البلدين ، و حمل العراق الاتحاد السوفيتي مسؤوليه عقد اتفاقيه الجزائر مع ايران بسبب رفض الحكومة السوفيتية امداد العراق بالسلاح لاستخدامه ضد الكورد ، في وقت أصيب السوفييت فيه بالذهول عندما علموا بالاتفاق العراقي – الإيراني ، حتى أن وكالة ئوفيستي السوفيتية لم تعلق على الاتفاقية إلا بعد أسبوعين من عقدها ، فكانت بمثابة الصفعة التي وجهتها بغداد الى موسكو[181].

استمرت الصحف السوفيتية في الحديث عن ما يجري في كوردستان و يبدو أن لهجة الصحف تغيرت بعض الشيء ، و أرحبت بالقتال إلى عدم التزام الكورد بقانون الحكم الذاتي و الانقسام في قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني حول صيغة الحكم الذاتي[182].

و أكدت الصحف السوفيتية إعادة ما تم تدمير في كوردستان العراق جراء القتال بين الحكومة العراقية و القيادة الكوردية **"أن الاماكن المتضررة تم استيعادها بشكل مستمر من عملية التنمية الاقتصادية و الثقافية ... إلا أن من الضروري إعادة ما تم تدميره لتوفير حياة طبيعية للناس و دعم مناطق واسعة اقتصادياً و أن هذا سيتطلب وقتاً وموارد كبيرة"**[183].

وصفت الصحف السوفيتية حالة الكورد بعد اتفاقية الجزائر فتور أشارت صحيفة زاروبيزوم في عنوان عريض **(سلام طال انتظاره في جبال كوردستان)** أكدت فيها بأن السلام يسود في كوردستان العراق بعد معارك بين الكورد و الحكومة العراقية و هذا ما يسمى في تنفيذ برامج اقتصادية في المنطقة و تعزيز استعداد البلاد بأكمله ، و وصفت الصحف ظروف الكورد على الحدود مع إيران كيف أن صفوف من العربات تتحرك على طول الطريق لعائلات كوردية هربت إلى إيران أثناء القتال و تعود إلى العراق و ان الآلاف من البيشمركة سلموا اسلحتهم بعد قطع الامدادات لهم من إيران على خلفية عقد اتفاقية الجزائر مع العراق[184].

استنتاجات البحث:

1. دخلت العلاقات العراقية – السوفيتية خلال المدة (1972 – 1975) مرحلة متطورة كانت كفيلة بتعزيز التعاون الاقتصادي والعسكري بين البلدين، وعدم جدية السوفيت بدعم القضية الكوردية وتفضيل علاقاتها مع العراق.
2. عقد معاهدة الصداقة والتعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي غير من مسار القضية الكوردية في العراق بالتوجه نحو ايران والولايات المتحدة الامريكية بعد ان فقد الكورد ثقتهم بالسوفيت ، فضلا عن ان هذه المعاهدة عززت من قوة حزب البعث الحاكم.
3. دخول القضية الكوردية ضمن دائرة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية.
4. استخدام القضية الكوردية من قبل اطراف الصراع على الشرق الأوسط(الاتحاد السوفيتي وامريكا) لتعزيز نفوذهم في المنطقة.
5. الدور الأمريكي في عقد اتفاقية الجزائر بين العراق وايران 1975 بهدف ابعاد النفوذ السوفيتي عن المنطقة كان السبب الرئيسي في انهيار الثورة الكوردية.

المصادر و الهوامش

[1] جريدة أزفستيا ، 1968/3/8.

[2] ستيفن سي ثليستير ، الكورد عنصر اضطراب في منطقة الخليج ، ت: سغرور محمود الدليمي ، (د.م : 1992) ، ص 178.

[3] F. R. U. S, Vol. E-4, Documents on , Iran and Iraq, 1969-1972, Doc. 11, Telegram 1371 from the Embassy in Iran to the Department of States, Tehran, April 18, 1969, P 26.

[4] جريدة برافدا ، 1969/9/20.

[5] العدد نفسه.

[6] دارا توفيق: ولد في مدينة السليمانية سنة 1932 ، درس الهندسة المدنية في جامعة بغداد ولكنه تم فصله من الجامعة لنشاطه السياسي ، فسافر إلى انكلترا لإكمال دراسته حيث نال شهادة الهندسة المدنية من الجامعة البريطانية ، ثم أصبح عضواً في سكرتارية اتحاد الشبيبة الديمقراطي العالمي، ساهم مع الوفد الكوردي الى جانب ادريس البارزاني و مسعود البارزاني و غيرهم في تحقيق بيان 11 اذار سنة 1970 كما انتخب عضو في اللجنة المركزية سنة 1970 ، ثم اصبح سنة 1971 رئيس تحرير جريدة التأخي ، و صدر في سنة 1974 جريدة رسمية باللغة الكوردية بعنوان برايتي ، اعتقل سنة 1980 في بغداد من قبل المخابرات العراقية. ينظر: صبرية جرجيس عبدالرحمن ، جريدة التأخي "دراسة في موقفها من التطورات السياسية 1967 – 1974 ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ، (جامعة دهوك : 2012) ، ص 17.

[7] حيدر سمير سالم ، الاوضاع السياسية لكرد العراق في عهد الرئيس أحمد حسن البكر (1968 – 1979) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاداب ، (جامعة البصرة : 2019) ، ص 73.

[8] عزيز شريف: من مواليد مدينة عانة بمحافظة الانبار سنة 1904 ، تخرج من كلية الحقوق في الثلاثينات ، و تدرج في السلك القضائي حتى أصبح عضو محكمة الاستئناف ، من أوائل المنتسبين إلى المنظمات الماركسية و إلى جمعية الاصلاح الشعبي ، شكل سنة 1946 حزب الشعب الذي أجيز رسمياً ثم سحب اجازته في أيلول 1946 ، اختير بعد ثورة 4 تموز 1958 لرئاسة مجلس السلم و التضامن العراقي ، كما أصبح عضو احتياط للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في سنة 1958 و في سنة 1960 منح جائزة لينين السوفيتية للسلم لجأ بعد انقلاب 8 شباط 1963 لجأ إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الثورة الكوردية فاختار له البارزاني دارا لسكنه مجاورة لداره اكراماً له. للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي ، الموسوعة السياسة العراقية ، (بيروت : 2013)، ص ص 420 - 421.

[9] فؤاد عارف: ولد في عام 1913 في العمارة ، و هو سياسي و عسكري كوردي عراقي شغل مناصب مختلف في العراق في العهدين الملكي و الجمهوري ، منها مرافق الملك غازي، و رئيس أركان الجيش و محافظ كربلاء و وزير منها مرافق الملك غازي ، و رئيس أركان الجيش و محافظ كربلاء و وزير الارشاد ، ثم وزيراً للأوقاف ، توفي عام 2010 ، للمزيد ينظر: كمال مظهر أحمد ، مذكرات فؤاد عارف ، (أربيل : 1998) ، ص17 وما بعدها.

[10] عزيز محمد: من مواليد السليمانية سنة 1933 ، انخرط في الحركة الشيوعية مبكراً ، و ارتبط بالحزب الشيوعي العراقي سنة 1948 فاعتقل و سجن لمدة عشرة اعوام ، انتخب لمنصب السكرتير الاول للحزب أواخر سنة 1963 ، شغل منصب سكرتير الحزب للفرع الكوردي سنة 1964 ، ثم سكرتير أول للجنة المركزية للحزب ، خرج من العراق سنة 1979 بعد حملة الاعتقال و التصفية للاعضاء الحزب الشيوعي ، منح وسام لينين من قبل مجلس السوفيتي الاعلى ، و بقي سكرتيرا للحزب حتى سنة 1963 ، بعد غزو العراق في نيسان 2003 حاولت السلطات المحتلة ضمه الى مجلس الحكم إلا أن الحاكم المدني بول بريمر رفض ذلك بعد ما قابله في بغداد. للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة ... ، ص 422.

[11] 52- صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كوردستان العراق قراءة في ملفات الحركات و الأحزاب الكوردية في العراق 1946 – 2001 ، (بيروت : 2001) ، ص 179.

[12] شكيب عقراوي ، سنوات المحنة في كردستان أهم أحداث السياسية و العسكرية في كردستان العراق من 1958 إلى 1980 ، (أربيل : 2007) ، ص 264.

[13] حيدر سمير سالم ، المصدر السابق ، ص 96.

[14] جريدة أزفستيا ، 1970/3/19.

[15] جريدة نوفوي فريميا ، 1970/3/19.

[16] جريدة نيديليا ، 1970/3/16.

[17] جريدة فيجري تبليس ، 1970/3/26.

[18] مسعود البارزاني ، البارزاني و الحركة التحررية الكردية ، (أربيل : 2002) ، ج3 ، ص 316.

[19] Alapaki F. Gomes, PROIDING COMFORT TO IRAQS KURDS: FOR MINGADE FACTOREL RELATION SHIP, (CALIFORNIA, 2016), P.15.

[20] فعلى سبيل المثال هاجم وزير النفط السعودي اتفاقية التعاون الاقتصادي و الفني الموقعة في حزيران عام 1969 بين العراق و الاتحاد السوفيتي و اعتبرها دعماً للوجود السوفيتي في منطقة الخليج العربي. ينظر: عمار فاضل حمزة ، العلاقات العراقية-السوفيتية 1968-1972 ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاداب ، (جامعة البصرة : 1998) ، ص 103.

[21] مالك دحام الجميلي و لمياء محسن الكناني ، العلاقات العراقية – الكويتية و إشكالية ميناء مبارك ، مجلة دراسات دولية ، العدد 52 ، 2012 ، ص ص 6 – 8.

[22] كريمة زهدي القصاص ، الاحتلال العراقي للكويت 1990 – 1991 ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاداب ، (جامعة الإسلامية بغزة : 2016) ، ص ص 13 – 15.

[23] ينظر: شمران حمادي ، موجز النظم السياسية و الدستورية في الشرق الأوسط ، (بغداد : 1964) ، ص ص 56 – 62.

[24] محمود شاكر ، موسوعة تاريخ الخليج العربي ، (عمان : 2005) ، ص ص 863 – 870.

[25] عبدالحميد عارف علي ، حزب البعث العربي الاشتراكي و طبيعة المواجهة مع الصهيونية دراسة في نطاق القطر العراقي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات القومية الاشتراكية ، (جامعة المستنصرية : 1980) ، ص 134.

[26] تاج الدين جعفر الطائي ، استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي ، (دمشق : 2013) ، ص ص 98 – 105.

[27] ينظر: نعيم جاسم محمد ، إيران في عهد حكومة أمير عباس هويدا (1965 – 1977) دراسة في تطور السياسة الداخلية ، (بيروت : 2016) ، ص7 وما بعدها.

[28] روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية 1941 – 1973 ، ترجمة: علي حسين فياض و عبدالمجيد حميد جودي ، (بغداد : 1984) ، ص ص 443 – 444.

[29] عامر هاشم عواد ، دور العراق الجديد في الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، مجلة دراسات دولية ، العدد (33) ، 2018 ، ص ص 180 – 182.

[30] عمار فاضل حمزة ، المصدر السابق ، ص 109.

[31] مجلة السياسة الدولة (القاهرة) ، العدد (35) ، كانون الثاني 1974 ، ص ص 21 – 22.

[32] ماجد صدام سالم و غالب ناصر السعدون ؛ حقول النفط الحدودية بين العراق و دول الجوار ، مجلة الجمعية العراقية ، كلية التربية ابن الرشد ، جامعة بغداد ، العدد (69) ، 2013 ، ص

[33] ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ 1958 ، ت: مالك النبراسي ، (ألمانيا : 2003)، ص197.

[34] Oles M. Smolansky with Bettie M. Smolansky, THE VSSR AND IRAQ, (United StATES, 1991), p. 155.

[35] مجلة السياسة الدولية (القاهرة) ، العدد (30) ، نيسان 1972 ، ص ص 243 – 244.

[36] حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الامريكي 1914 – 2004 ، (القاهرة : 2005) ، ص360.

[37] عمار عباس محمود، القضية الكوردية إشكالية بناء الدولة، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع ، 2016، ص153.

[38] شلومو نكديمون، الموساد في العراق و دول الجوار – أنهيار الأمال الاسرائيلية و الكورد ، ت: بدر عقيلي ، (عمان : 1997) ، ص264.

[39] ديفيد مكدول، تاريخ الكورد الحديث ، ت: راج أل محمود ، (بيروت : 1996) ، ص499-500 .

[40] ادموند غريب، الحركة القومية الكردية ، (بيروت : 1973) ، ص136.

[41] نهاد طالب عويد جبير الحميداوي، العلاقات العراقية- السوفيتية 1972-1980، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة ذي قار : 2014) ، ص85.

[42] كاتب محمد غافل الحجامي، موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية في العراق (1968-1979) دراسة تاريخية، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2018.

[43] F.R.U.S , Vol E-4 , Iran and Iraq (1969-1972) Doc. 318 , Memorandum from Harlod Saunders of the National Security Central State to the Presidents Deputy Assistant for National Security Affairs (Haig), Washington, 23 Jun 1972.

[44] F.R.U.S , Vol E-4 , Iran and Iraq (1969-1972) Doc. 315 , Memorandum from the chief of the Near East and South Asia Division Central in Telligence (Helms) , Washington, 12 Jun 1972.

[45] حيدر سمير سالم ، المصدر السابق ، ص 120.

[46] صدقت المعاهدة من قبل مجلس السوفييت الأعلى في 26 حزيران 1972 و تم تبادل وثائق أبرام المعاهدة في 14 تموز من العام نفسه. ينظر: برافدا ، 15 تموز 1972.

[47] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 2128 ، 25 نيسان 1972.

[48] F. R. U. S, Vol. E-4, Documents Iran and Iraq, 1969-1972, Doc. 297, Airgram A-38 from the Embass in Lebanon to the Department of State, Beirut, February 2, 1972, P 14.

[49] هشام صلاح محسن، الموانئ العراقية دورها في حركة النقل البحري (ميناء أم قصر الواقع و الافاق المستقبلية) دراسة حالة ، مجلة كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، العدد (37) ، 2012 ، ص ص 258-262.

[50] روح الله رمضاني ، المصدر السابق ، ص 369.

[51] نقلاً عن: نهاد طالب عويد الحميداوي ، المصدر السابق ، ص 91.

[52] عمار فاضل حمزة ، المصدر السابق ، ص 137.

[53] ماريانا خارودكي: الكرد والسياسه الخارجيه الامريكيه العلاقات الدوليه في الشرق الاوسط منذ 1945 ، (أربيل : 2013) ، ص 293 ؛ صلاح بدرالدين ، الكرد و العرب: اتحاد اختياري: وشراكة عادلة ، (أربيل : 2004) ، ص 18.

[54] نقلاً عن: حيدر سمير سالم ، المصدر السابق ، ص 121.

[55] جريدة التآخي ، 15 / 4 / 1972.

[56] اوفرا بينغو ، كرد العراق بناء دولة داخل دولة ، ت: عبدالرزاق عبدالله بوتاني ، (بيروت : 2014) ، ص 97.

[57] F. R. U. S, vol, E-4 1969-1976, Doc, 310, Research. Study RNAS-1- Prepared in the Bureau of Intelligence and Research, May 31, 1972, P.1.

[58] F. R. U. S. vol, E-4, 1969-1976, Documents on IRAN AND IRAQ, 1969-1972, Doc, 301, Memorandum From Harold Saunders of the National Security Council Staff to the Presidents Deputy Assistant for National Security Affairs, Washington, March, 1979, P. 1.

[59] حيدر سمير سالم ، المصدر السابق ، ص 123.

[60] مقتبس من: المصدر نفسه ، ص264.

[61] ماريانا خورودكي ، المصدر السابق ، ص ص 289 – 294.

[62] جريدة وقائع العراقية ، 1 / 6 / 1972 ؛ جريدة التآخي ، 6 / 1972.

[63] حيدر سمير سالم ، المصدر السابق ، ص ص 125 – 126.

[64] فاضل البراك: مصطفى البارزاني الأسطورة و الحقيقة ، (بغداد : 1989) ، ص 242.

[65] حيدر سمير سالم ، المصدر السابق ، ص 127.

[66] تقرير بايك: وهي تقرير من لجنة بايك التي شكلها الكونجرس الامريكي برئاسة العضو ديس بايت للتحقيق في نشاطات سي آي اي و هناك نقصا في تقرير بعنوان ثلاثة مشروعات تخص الكرد وقد اعدت اللجنة تقريرها عام 1976 لكنه بقي سرياً. ينظر: عمار علي السمر ، شمال العراق 1958 – 1975 دراسة سياسية ، (بيروت : 2012) ، ص 387.

[67] كمال مجيد ، النفط و الاكراد دراسة العلاقات العراقية الإيرانية الكويتية ، (لندن : 1997) ، ص ص 49 – 50.

[68] مسعود البارزاني ، المصدر السابق ، ج3 ، ص ص 281 – 282.

[69] ديفيد مكدول ، المصدر السابق، ص 498.

[70] المصدر نفسه ، ص 274 – 275.

[71] فەرەیدوون نووری ، بزاڤی بارزانی ، (هەولێر : 2007) ، ص 361.

[72] نهاد طالب عويد الحميداوي ، المصدر السابق ، ص 94.

[73] بيتر جي . لامبرت ، الولايات المتحدة و الكورد دراسة حالات عن تعهدات الولايات المتحده ، ترجمة: مركز الدراسات الكرديه و حفظ الوثائق/ جامعه دهوك (دهوك: 2008) ، ص72.

[74] شلومو نكديمون ، المصدر السابق ، ص ص 269 – 270؛ لقاء فتحي عبدالله ، التنافس الامريكي السوفيتي وتاثيره على الصراع العربي الصهيوني مجله سرى من رأى ، المجلد 8 ، العدد (29) ، اذار 2012 ، ص 96.

[75] حبيبة زلاقي ، تأثير تاثير التحولات الدوليه لما بعد الحرب البارده على السياسه الخارجيه الايرانيه ، رسالة ماجستير غير منشوره كليه العلوم السياسيه والعلاقات الدوليه (جامعه الحاج لخضر - باتنه : 2010) ، ص 105.

[76] شلومو نكديمون ، المصدر السابق ، ص 270 – 271.

[77] نهاد طالب عويد الحميداوي ، المصدر السابق ، ص 133.

[78] سعد البزاز ، الاكراد في المسألة العراقية / أحاديث و حوارات ، (عمان : 1997) ، ص 26.

[79] ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص 501.

[80] للمزيد حول المشروع المقدم ينظر: اركان حمه أمين رشيد الزرداوي ، نشأة و علاقة الحزب الديمقراطي الكوردستاني مع الحكومات والأحزاب السياسية العراقية للمدة من 1946 لغاية 2003 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، (جامعة سانت كليمنتس العالمية : 2012)، ص ص 147 – 148.

[81] F. R. U. S. 1969 – 1976, Vol. XXVII, Iran, Iraq, 1973- 1976, Doc. 207, Memorandum from the Presidents Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, March 29, 1973, P. 606.

[82] Ibid, P. 606.

[83] Bryan Robert Gibson, sol Dout ? us foreign Policy Iraq, the kurds, and the cold war (united stutesm 2015) , P 222 ؛
جاسم محسن عبيد ، موقف الاتحاد السوفيتي من الحرب العراقية – الإيرانية 1980 – 1988 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (جامعة كربلاء : 2018) ، ص 27.

[84] F. R. U. S. 1969 – 1976, Vol. XXVII, Iran, Iraq, 1973- 1976, Doc. 207, op. cit, P. 606.

[85] نقلاً عن: حيدر سمير سالم ، المصدر السابق ، ص 133.

[86] Bryan Robert Gibson, Op, Cit, P 225.

[87] F. R. U. S. 1969 – 1976, Vol. XXVII, Iran, Iraq, 1973-1976, Doc. 217, Telegram From the Interests Section in Baghdad to the Department of State, Baghdad, June 24, 1973, P.P 627-628.

[88] نقلاً عن: أحمد شاكر عبد العلاق ، موقف إيران من قضايا سياسية في الشرق الأوسط 1973 – 1975 م ، قراءة في تقارير وزارة الخارجية الامريكية ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، المجلد 1 ، العدد (39)، 2015 ، ص 6.

[89] المصدر نفسه.

[90] نقلاً عن: ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص 502.

[91] حيدر سمير سالم ، المصدر السابق ، ص 135.

[92] أحمد شاكر عبدالعلاق ، المصدر السابق ، ص6.

[93] F. R. U. S. 1969 – 1976, Vol. XXVII, Iran, Iraq, 1973-1976, Doc. 218, Telegram From the Emassy in Iran to the Department of State, Tehran, , June 25, 1973, P. 629.

[94] جريدة الثورة ، 15 / 7 / 1973.

[95] طارق مجيد تقي ، موقف الحزب الشيوعي العراقي من الجبهة الوطنية التقدمية 1968 – 1973 ، مجلة كلية التربية الأساسية المفتوحة ، المجلد 19 ، العدد (78) ، ص 189.

[96] المركز العراقي للمعلومات و الدراسات ، قسم المعلومات و التوثيق ، العراق وقائع و احداث 1968 – 1979 ، ق3 ، ص 241.

[97] F. R. U. S, 1969-1976, Vol, xxv II, IRAN, IRAQ 1973-1979, Doc. 225, Memorandum From Acting Director of Central Intelligence Walters to the Presidents For National Security Affairs (Kissinger), Washington, July 26, 1973, P. P. 641-643.

[98] حيدر سمير سالم ، المصدر السابق ، ص 146.

[99] عمار علي السمر ، المصدر السابق ، ص 391.

[100] عبدالجبار شنشل: ولد في عام 1920 بالموصل تدرج في الرتب و المناصب العسكرية في الجيش العراقي ، بدءاً من رتبة ملازم حتى فريق أول الركن ، تولى رئاسة الاركان و وزارة الدفاع ، شارك في الحرب العربية – الاسرائيلية 1948 – 1967 – 1973 ، كما شارك في حرب العراقية الإيرانية 1980 – 1988 ، و حرب الخليج 1991 ، توفي عام 2014. ينظر: عبدالرحمن التميمي ، موقف العراق الرسمي من المواجهات العربية الاسرائيلية ، (عمان : 2018) ، ص 388.

[101] أفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص ص 151 – 152.

[102] جريدة الثورة ، 10 / 3 / 1974.

[103] أوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص 152.

[104] نص على تعديل الدستور المؤقت الصادر في 16 تموز 1970 و ذلك بأن تضاف إليه الفقرة "تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الاكراد بالحكم الذاتي وفقاً لما يحدده القانون". للمزيد ينظر: جريدة الوقائع العراقية ، 11 / 3 / 1974.

[105] ينظر: العدد نفسه.

[106] نقلاً عن: حيدر سمير سالم ، المصدر السابق ، ص 148.

[107] F. R. U. S, 1967-1976, Vol, xxv II, IRAN, IRAQ 1973-1976, Doc. 242, Op. cit, P.680.

[108] F. R. U. S. 1969 – 1976, Vol. XXVII, Iran, Iraq, 1973-1976, Doc. 249, Telegram From the Interests section in Baghdad to the Department of State, Baghdad, May 1, 1974, P. 691.

[109] صلاح الخرسان ، المصدر السابق ، ص 215.

[110] م. س. لازاريف ، تاريخ كوردستان ، ت: عبدي حاجي ، (أربيل : 2006) ، ص 313.

[111] F. R. U. S, 1969-1976, Vol, xxvII, IRAN, IRAQ 1973-1979, Doc. 246, Memorandum From the Presidents Assistant for National Security Affairs (Kissenger) to Nixon, Washington, April 11, 1974, P.P. 680.

[112] Ipid.

[113] عمار علي السمر ، المصدر السابق ، ص398.

[114] م. س. لازاريف ، المصدر السابق ، ص 313.

[115] شكيب عقراوي ، المصدر السابق ، ص ص 357 - 358.

[116] نهاد طالب عويد الحميداوي ، المصدر السابق ، ص 137.

[117] المصدر نفسه ، ص 135.

[118] حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص 367.

[119] نبيل زكي ، الاكراد الاساطير و الثورات و الحروب ، (د.م : 1991) ، ص 125.

[120] F. R. U. S, 1969-1976, Vol, xxvII, IRAN, IRAQ 1973-1976, Doc. 261, Telegram from the consulation in Tabriz to the Department of state, Tabriz, , September 4, 1974, P. 713.

[121] Ibid.

[122] نهاد طالب عويد الحميداوي ، المصدر السابق ، ص 138.

[123] صلاح الخرسان ، المصدر السابق ، ص 219.

[124] F. R. U. S, 1969-1976, Vol, xxvII, IRAN, IRAQ 1973-1976, Doc. 248, Backchannel Message From the Ambassado to Secretary of State Kissinger, Tehran, April 22, 1974, O640Z, P. 689.

[125] F. R. U. S, 1969-1976, Vol, xxvII, IRAN, IRAQ 1973-1976, Doc. 245, Interests section in Baghdad to the Department of State, Baghdad, April 11, 1974, P. 685.

[126] Ibid.

[127] جريدة برافدا ، 1974/4/26.

[128] جريدة برافدا ، 1974/5/14.

[129] جريدة برافدا ، 1974/7/17.

[130] جريدة برافدا ، 1974/11/26.

[131] F. R. U. S, 1969-1976, Vol, xxvII, IRAN, IRAQ 1973-1976, Doc. 250, Memorandum from Director of central Intelligence Colby to the Presidents Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, May 23, 1974, P. 693.

[132] ويفي خيرة ، تأثير المسألة الكوردية على الاستقرار الإقليمي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، (جامعة منتوري قسطنطينية : 2005) ، ص 114 ؛ عمار علي السمر ، المصدر السابق ، ص 423.

[133] F. R. U. S, 1969-1976, Vol, xxvII, IRAN, IRAQ 1973-1976, Doc. 262, Memorandum from the Presidents Deputy Assistant For National Security Affairs (Scowcroft) to Director of Central Intelligence Colby, Washington, September. 18, 1974, P. 776.

[134] هنري كيسنجر ، سنوات التجديد ، ترجمة: هشام الدجاني ، (أبو ظبي : 2010) ، ص 520.

[135] F. R. U. S, 1969-1976, Vol, xxvII, IRAN, IRAQ 1973-1976, Doc. 259, Memorandum of correlation, Washington, Augest. 26, 1974, P. 708.

[136] شكيب عقراوي ، المصدر السابق ، ص 374.

[137] المصدر نفسه ، ص358.

[138] هيلين كاريرد انكوس ، السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط (1955 – 1975) ، ترجمة: عبدالله إسكندر ، (بيروت : 1983) ، ص 160.

[139] شكيب عقراوي ، المصدر السابق ، ص 349.

[140] المصدر نفسه ، ص ص 349 – 350.

[141] F. R. U. S, 1969-1976, Vol, xxvII, IRAN, IRAQ 1973-1976, Doc. 264, Memorandum from Director of central Intelligence Colby to the Presidents Assistant for national security Affairs (Kissinger), Washington , November 1974, P. 722.

[142] F. R. U. S, 1969-1976, Vol, xxvII, IRAN, IRAQ 1973-1976, Op.cit, P. 722.

[143] أوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص 170.

[144] F. R. U. S, 1969-1976, Vol, xxvII, IRAN, IRAQ 1973-1976, Doc. 258, Backchannel Message From the President Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft) to the Ambassador to Iran (Helms) , Washington, Augest 22, 1974, P. 707.

[145] F.R.U.S,Vol,xxvII,1969-1976, IRAN,IRAQ1973-1976,Doc. 267, Briefing Memorandum From the Director of the Bureau of Intelligence and Research (Hyland) to the Under Secretary of State for Political Affairs (Sisco), Washington, December 16, 1974, P. 728.

[146] ماريون فاروق سلوغلت ، بيتر سلوغلت ، المصدر السابق ، ص 226.

[147] فاضل رسول ، العراق – إيران أسباب و ابعاد النزاع ، (الإسكندرية : 1991) ، ص 27.

[148] F. R. U. S, 1969-1976, Vol, xxvII, IRAN, IRAQ 1973-1976, Doc. 267, op. cit, P. 727.

[149] نهاد طالب عويد الحميداوي ، المصدر السابق ، ص 138.

[150] فاضل البراك ، المصدر السابق ، ص 190.

[151] عماد يوسف قدورة ، التأثير الإقليمي و الدولي في القضية الكوردية في العراق (دراسة حالة 1972 – 1975) ، (قطر : 2016) ، ص ص 22 – 24 ؛ ئيبراهيم جلال ، خواروو‌ي كوردستان و شورشي ئەيلوول بنياتنان و هەڵتەكاندن 1961 – 1975 ، (سويد : 1998) ، ص ص 409 – 411.

[152] أوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص 184.

[153] F. R. U. S, 1969-1976, Vol, xxvII, IRAN, IRAQ 1973-1976, Doc. 98, Memorandum From Clinton E. Granger and Robert B. Oakley of the National Security Council Staff to Secretary of state Kissenger, Washington, January 17, 1975, P 295.

[154] نهاد طالب عويد الحميداوي ، المصدر السابق ، ص 247.

[155] أوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص 180.

[156] المصدر نفسه.

[157] F. R. U. S, 1969-1976, Vol, xxvII, IRAN, IRAQ 1973-1976, Doc. 288, Telegram from the Interests Section in Baghdad to the Department of State, Baghdad, May, 1975, P 785.

[158] Ibid, P. P. 785 – 786.

[159] F. R. U. S, 1969-1976, Vol, xxvII, Doc.217, Telegram from the Interests Section in Baghdad to the Department of State, Baghdad, February 1, 1975, P 741.

[160] اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص 181.

[161] F. R. U. S, 1969-1976, Vol, xxvII, IRAN, IRAQ 1973-1976, Doc. 288, op. cit, P. 785.

[162] جريدة زاروبيزوم ، 1975/3/20.

[163] نهاد طالب عويد الحميداوي ، المصدر السابق ، ص42.

[164] جريدة برافدا ، 1975/4/16.

[165] العدد نفسه.

[166] F. R. U. S, 1969-1976, Vol, xxvII, IRAN, IRAQ, 1973-1976, Doc, 275, Backchannel Message From the Ambassador to Iran (Helms) to the Presidents Deputy Assistant For National Security Affairs (Scowcroft), Tehran, March 8, 1975, P. 748.

[167] أوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص 181.

[168] F. R. U. S, 1969-1976, Vol, xxvII, IRAN, IRAQ 1973-1976, Doc. 260, op. cit, P 710.

[169] حيدر سمير سالم ، المصدر السابق ، ص 162.

[170] حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص 372.

[171] المصدر نفسه ، ص ص 372 – 373.

[172] شلومو نكديمون ، المصدر السابق ، ص 298.

[173] F. R. U. S, 1975-1977, Vol, xxvII, Doc, 276, Backchannel Message From the Ambassador to Iran (Helms) to the Presidents Deputy Assistant For National Security Affairs (Scowcroft) , Tehran, March 8, 1975, O640Z, P. 749.

[174] Ipid, P. 749.

[175] صلاح الخرسان ، المصدر السابق ، ص 226 ؛ علي سنجاري ، الحركة التحررية الكوردية – مواقف و آراء ، (دهوك : 1997) ، ص182.

[176] حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص 373.

[177] F. R. U. S, 1975-1977, Vol, xxvII, IRAN , IRAQ 1973-1976, Doc, 275, op, cit, P. 749.

[178] رعد البيدر، الصدى السياسي للظواهر التاريخية في العلاقات العراقية الإيرانية ، (عمان : 2014) ، ص 74.

[179] جريدة الجمهورية العراقية ، 7 / 4 / 1975.

[180] ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص 511.

[181] نهاد طالب عويد الحميداوي ، المصدر السابق ، ص 142.

[182] جريدة برافدا ، 1975/5/24.

[183] العدد نفسه.

[184] جريدة زاروبيزوم ، 11 / 4 / 1975.